



دراسات مؤقتة

التجربة المالية في إدارة الأزمات: مقارنة في الاقتصاد السياسي

د. فيصل المناور
أ. منى العلبان

سلسلة دراسات تنموية :

سلسلة تنموية تهدف إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم قضايا التنمية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات علمية دورية وغير دورية يقوم بتنظيمها المعهد. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، آمليين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع تلك القضايا في الدول العربية.

سلسلة دراسات تنموية
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

التجربة المالية في إدارة الأزمات: مقاربة في الاقتصاد السياسي

إعداد

د. فيصل المناور
أ. منى العلبان

إبريل 2018

العدد (59)

المحتويات

9	أولاً: مقدمة
10	ثانياً: الإطار المرجعي لإدارة الأزمات
16	ثالثاً: الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا 1997
	رابعاً: التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا بالتركيز على
26	الحالة الماليزية
	خامساً: مطالبات المؤسسات المالية الدولية بشأن إدارة الأزمة المالية لدول جنوب
29	شرق آسيا
	سادساً: أبرز الإجراءات والقرارات التي اتخذت في مواجهة الأزمة
31	في الحالة الماليزية
39	سابعاً: عوامل نجاح إدارة الأزمة في الحالة الماليزية
51	ثامناً: الخاتمة
54	المراجع

تقديم

في أواخر تسعينيات القرن الماضي شهدت البورصة الآسيوية وخصوصاً في دول جنوب شرق آسيا (النامور الآسيوية) تطوراً مذهلاً جعلها قبلة للمضاربين بالعملات والمستثمرين في قطاع البورصة، وعلى الرغم من أهمية هذا التطور السريع في حركية السوق المالية الآسيوية إلا أنه واجه العديد من الأزمات والتحديات.

ففي صيف عام 1997 ضربت دول جنوب شرق آسيا أزمة اقتصادية خانقة ترتب عليها ارتفاع كبير في معدلات التضخم، ضعف القوة الشرائية، انهيار العملات، ارتفاع معدلات البطالة، وانهيار بنوك وإفلاس مؤسسات. أثرت بشكل سلبي ومباشر على التوجهات العامة نحو تحقيق الرفاه والازدهار الاقتصادي.

كانت ماليزيا إحدى هذه الدول التي واجهت تلك الأزمة واستطاعت تقديم إستراتيجية سريعة وفعالة لمواجهة لها. وكانت أولى الخطوات للتخفيف من آثار الأزمة هي تثبيت معدل الصرف من خلال منع المضاربين من المتاجرة بالعملة المحلية، على الرغم من أن هذه الخطوة تعتبر خاطئة من منظور البنوك الغربية إلا أنها ساعدت في تطوير المشاريع الاقتصادية وحفزت المستثمرين على الدخول في السوق من دون خوف من انهيار العملة في أية لحظة.

كما رفضت ماليزيا مقترحات صندوق النقد الدولي، والتي تركزت على زيادة فائض الميزانية لرفع معدلات الفائدة، كما رفضت القروض المقدمة من الصندوق على أساس أن شروطها تجعل الاقتصاد الماليزي يدار من داخل مكاتب صندوق النقد الدولي وليس من الماليزيين أنفسهم، وبذلك قررت ماليزيا بقيادة مهاتير محمد الاعتماد على الذات في إدارة هذه الأزمة.

وبذلك يمكن القول بأن لأسلوب إدارة الأزمة أثراً مهماً في الحفاظ على مكتسبات الدول ومواطنيها ولاسيما في الحفاظ على سيادة الدول من دون انتهاك، وأن الإدارة الوطنية والاعتماد على الذات تعد من أهم العوامل التي تحفظ للدولة سيادتها من أي انتهاك يأتيها من الخارج كما في الماليزية، فيجب على الدول أن تتبنى برنامجاً لإنشاء وتطوير المؤسسات المختصة في إدارة الأزمة لما لها من دور فعال في عملية التخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن الأزمات ومساهمتها في الوقاية منها.

المعهد العربي للتخطيط

لم تعد أي دولة أو منظمة سياسية أو مؤسسة اقتصادية أو إنتاجية بمنأى عن الأزمات، فالأزمات على ما يبدو أصبحت جزء لا يتجزأ من نسيج الحياة المعاصرة، كما أصبح وقوع الأزمات من حقائق الحياة اليومية، ولا يقتصر مفهوم الأزمة على الأزمات الكبرى المعروفة والمتوفرة دولياً فحسب، وإنما هناك أزمات قد يتعرض لها الإنسان في مسيرة حياته الشخصية أو الأسرية أو قد تتعرض لها كافة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهو الأمر الذي يدفع إلى الاهتمام بموضوع إدارة الأزمات على اعتبار أن الجميع قد يكونوا أحياناً عرضة للأزمات، فالأزمات الكبرى مثلاً هي من اختصاص رجال الدولة، ولكن هناك أزمات صغرى قد يكون جزء "كبير" من المجتمع مسؤولاً عنها إن لم يكن المجتمع بأكمله، إن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة للإجابة على سؤال مطروح فضلاً عن تساؤلات متعلقة بكيفية تفادي حدوث الأزمات أو السيطرة عليها وإدارتها بهدف الحد من آثارها، وليس ذلك قاصراً على الأزمات الكبرى الدولية أو المحلية وإنما تمتد إلى الأزمات الصغرى، والأزمة بطبيعتها ليست وليدة العصر الحديث بل هي قديمة قدم المجتمع البشري، وإذا كان الإنسان يشعر في بعض الأحيان بارتفاع معدلات وقوع الأزمات في العصر الحديث فإن مرجع ذلك هو تطور الحياة وتعقيداتها.

فالأزمات شأنها شأن أي شيء آخر يتطور وغالباً لا يتم اكتشافه إلا ساعة حدوثه، ومن ثم يتطلب وضع الخطط اللازمة لدرء الأخطار والسلبيات الناتجة عنها، وهذا في حد ذاته انعكاس لرغبة الإنسان في التقدم والتطور، ولذا فليس مصادفة ملاحظة تطور العلوم المتعلقة وذات الصلة بإدارة الأزمات والكوارث خاصة في البلدان المتقدمة بالقياس مع البلدان النامية، واستفادة تلك البلدان المتقدمة من التطورات العلمية الحديثة في التعامل مع الأزمات والكوارث لمعالجة الأخطار والسلبيات الناجمة عنها رغم أن الأزمات والكوارث في البلدان النامية أكثر عدداً وأشد خطورة، ورغم أنها تحصد في طريقها الآلاف من الأرواح فضلاً عن تدمير الممتلكات، وذلك لضحالة الاستعدادات المادية وافتقار الإمكانيات العلمية لمواجهة تلك المخاطر المباشرة.

ففي البلدان النامية مثلاً يهتز المجتمع بأسره كلما حدثت أزمة أو كارثة، وربما يتساءل الناس أحياناً لماذا تقع كل هذه الأزمات والكوارث؟ أليست هناك نهاية لهذا المسلسل؟ ألم نتعلم من الأحداث السابقة دروساً تكفي لمواجهة مسلسل الأزمات والكوارث القادمة؟

وبناء على ما سبق، يناقش هذا العدد من ”سلسلة دراسات تنموية“ التجربة الماليزية في إدارة الأزمة المالية التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا بمقاربة اقتصادية سياسية (والتي تعني دراسة أثر النشاطات الاقتصادية على النشاطات السياسية)، وتحليل أهم الآثار والتداعيات المترتبة عليها، والأسلوب الذي اتبعته الحكومة الماليزية في إدارتها لهذه الأزمة.

ثانياً: الإطار المرجعي لإدارة الأزمات

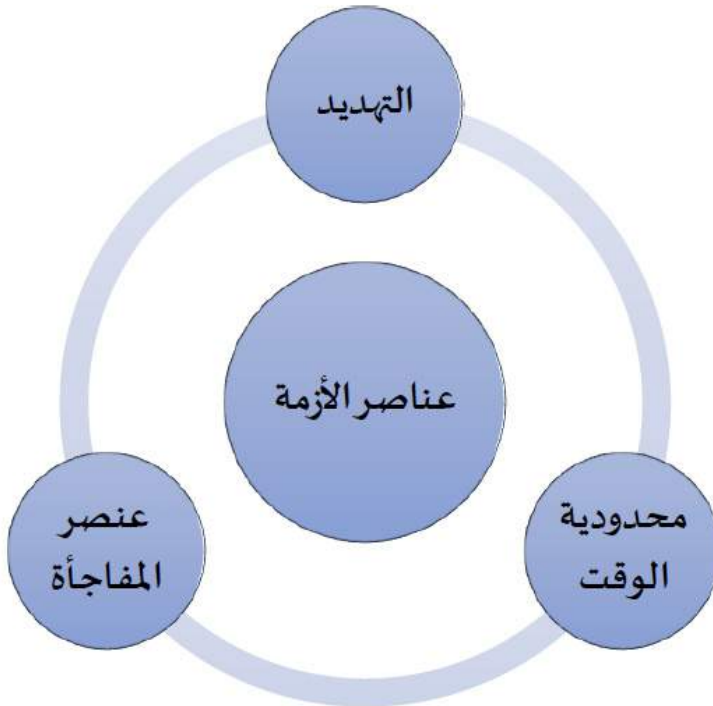
وجدت الأزمات مع وجود الإنسان على هذه الأرض، وجاء حدوثها مواكباً لتلك الأنشطة المختلفة التي مارسها على هذا الكوكب، وبعض هذه الأزمات إن لم يكن في أغلبها يشكل خطراً بالغا على حياة الإنسان وممتلكاته، حيث تؤثر على الحياة الطبيعية العادية للمجتمع المنكوب إثر تعرضه لأزمة ما وتركه عاجزاً عن الوفاء بالاحتياجات الضرورية لأفراده، وتخلق فئة جديدة من أفراد المجتمع في حاجة ماسة لخدمات ضرورية وعاجلة كما قد تؤدي إلى ظهور فئة ترتكب جرائم سلب ونهب. أما على مستوى الدولة فقد تؤدي الأزمات إلى حدوث آثار سلبية واضحة على النظام السياسي فيها، إلى جانب زيادة أعبائها ومسئولياتها التي قد تؤدي إلى إحداث تغيير جذري في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يهدد كيانه أو يعرضه لتبعات تخرج عن نطاق تحمله وحدود إمكانياته، لذلك أصبح موضوع الأزمات يشتمل أنواعه من أبرز الموضوعات التي تهتم بها الدول في الوقت الحاضر على الصعيدين الوطني والدولي، خاصة بعد أن تنوعت الأزمات وازدادت مخاطرها وأصبحت كل الدول بلا استثناء عرضة لأن تكون مسرحاً لوضع نوع ما منها، فإلى جانب الأزمات المتعمدة توجد أزمات يسببها النشاط الإنساني سواء في الجو أو البحر أو الأرض وممارسة التجارب، والاستخدامات التي أوجدها التقدم التكنولوجي الحديث في مجال استعمال الطاقة النووية وأبحاث الفضاء، بالإضافة إلى تلك الأزمات الناجمة عن الحروب الدولية والأهلية التي يعاني منها الإنسان بصفة مستمرة، والأزمات الاقتصادية الناتجة عن سوء التقدير أو الإدارة.

التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقارنة في الاقتصاد السياسي

لكن ماذا يعني وقوع الأزمة بالنسبة لأي دولة؟ إنه يعني ببساطة وضع النظام أمام حالة مفاجئة تحتاج إلى آلية خاصة للتعامل معها والسيطرة عليها، ومعالجة ما ينتج عنها سواء كانت تلك الأزمة من فعل الإنسان أو من فعل الطبيعة، محلية كانت أو دولية.

كما تمثل عناصر الأزمة نقطة تحول في الموقف نظراً لأنها تهدد الأهداف والغايات الخاصة بأطرافها وتتسم بأهمية المخرجات الخاصة بها، والتي تشكل الصورة العامة لمستقبل هذه الأطراف، ونظراً لأن الأزمة تتسم بمحدودية الوقت وضعف القدرة على التحكم في الأحداث والآثار المترتبة أو الناجمة عنها، وزيادة الضغط والقلق الواقع على أطرافها، يمكن التمييز بين عدد من العناصر الأساسية التي تقوم عليها الأزمة، من خلال الشكل رقم (1).

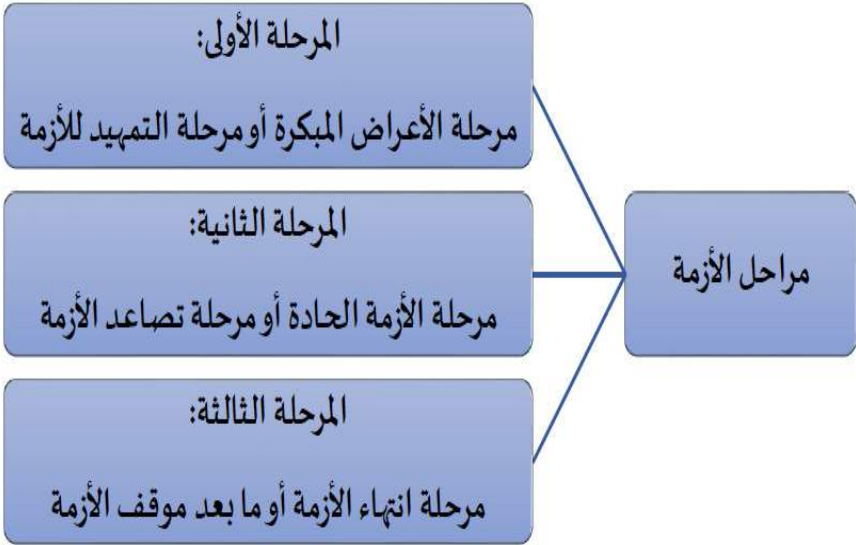
الشكل رقم (1): عناصر الأزمة



* المصدر: شكل تم إعداده من قبل الباحثين بناءً على مصادر عدة.

هذا، وقد تناول بعض الباحثين والمهتمين بموضوع الأزمة وإدارتها مراحل تطور الأزمة على أساس الأطوار التي تمر بها، فوصفوها كمرض يمر بعدد من المراحل. كما يوضح ذلك الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2): مراحل الأزمة



* المصدر: شكل تم إعداده من قبل الباحثين بناءً على مصادر عدة.

ومن جانب آخر ينظر إلى مفهوم إدارة الأزمات على أنه مفهوم قديم وليس وليد اليوم، فالتعامل مع الأزمة وكيفية مواجهتها وجد منذ عصور بعيدة، حيث دعت الحاجة الإنسانية والظروف الطبيعية إليه فكان مظهراً من مظاهر التعامل الإنساني مع المواقف الطارئة أو الحرجة التي واجهها الإنسان، والفرق الوحيد بين التعامل مع الأزمات قديماً وحديثاً أنه لم يكن مطروح المفهوم (إدارة الأزمات) بالشكل الواضح كما في هذا الوقت، وإنما كان موجوداً بمفهومه العملي ثم تطور بعد ذلك تحت مسميات أخرى مثل الحنكة الدبلوماسية أو براعة القيادة أو حسن الإدارة وغيرها.

التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقارنة في الاقتصاد السياسي

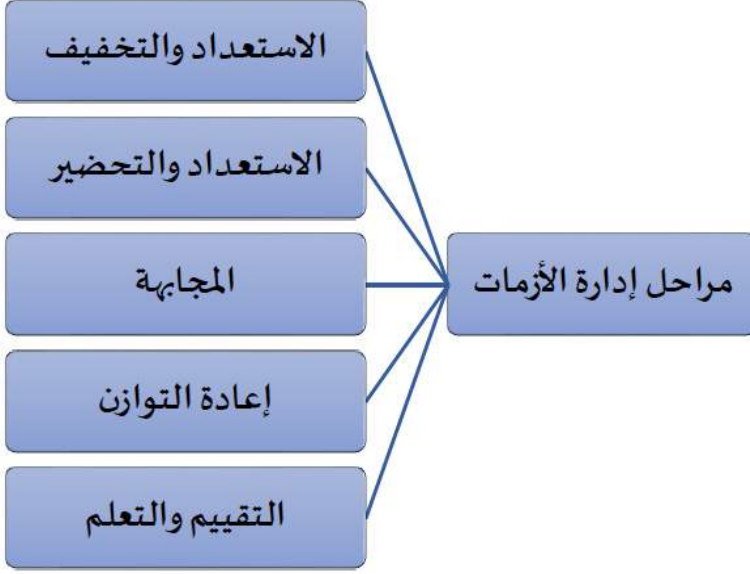
لقد تعددت محاولات تعريف مفهوم إدارة الأزمات، حيث يمكن الإشارة بهذا الصدد إلى عدد من تلك التعريفات التي تستقيم مع طبيعة هذه الدراسة، فيشير التعريف الأول على أنها ”اتخاذ إجراءات طارئة تحت ضغوط متنوعة ومتعددة ومؤثرات داخلية لحل مشكلات سببتها الأزمة نفسها إما بفعل أو بتراكم آثار وسلبات البيروقراطية والإهمال مروراً بعواقب الأزمة أو خسائرها“. ويشير التعريف الثاني على أنها ”العملية الإدارية المستمرة للنظام السياسي التي تهتم بالتنبؤ بالأزمات المحتملة عن طريق الاستشعار ورصد المتغيرات للبيئتين الداخلية والدولية المولدة للأزمات، وتعبئة الموارد والإمكانيات المتاحة لمنع أو للتعامل مع الأزمات بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية، وبما يحقق أقل قدر ممكن من الضرر للنظام والبيئة والعاملين على ضمان العودة للأوضاع الطبيعية في أسرع وقت، وبأقل تكلفة مع استخلاص الدروس والنتائج المهمة لمنع حدوثها وتحسين طرق التعامل معها مستقبلاً، وتعظيم الفائدة الناتجة عنها إلى أقصى درجة“. كما تهدف إدارة الأزمات إلى تحقيق العديد من الغايات الأساسية، أهمها:

1. تجنب الانهيار التام في التوازن داخل النظام والتوفيق بين الحاجة إلى حماية المصالح المعرضة للخطر والرغبة في تجنب التصعيد غير المرغوب فيه للأزمة، وتأمين الأهداف الأساسية، والعمل على عدم خروج الموقف عن نطاق السيطرة وتحوله إلى مرحلة التصعيد في ظل ما يحيط به من توازنات وتداعيات.
2. تحقيق درجة من الاستجابة السريعة والفعالة للظروف والمتغيرات المتسارعة للأزمة لدرء أخطارها، والتحكم فيها واتخاذ القرارات الحاسمة لمواجهةها، وتوفير الدعم الضروري لإعادة التوازن في التنظيم إلى حالته الطبيعية.
3. بناء قدرات المجتمع لمواجهة الأزمات وقت السلم وخلق ثقافة وقائية شاملة وقت حدوث الأزمة، وذلك بمشاركة الجميع في منع تكرارها، وإعادة البناء والتأهيل لصالح الجميع وسرعة العودة إلى أفضل مما كان عليه المجتمع قبل وقوع الأزمة.

هذا، ويتم التمييز في إطار إدارة الأزمات بين عدد من المراحل، كما يوضحها الشكل

رقم (3).

الشكل رقم (3): مراحل إدارة الأزمات



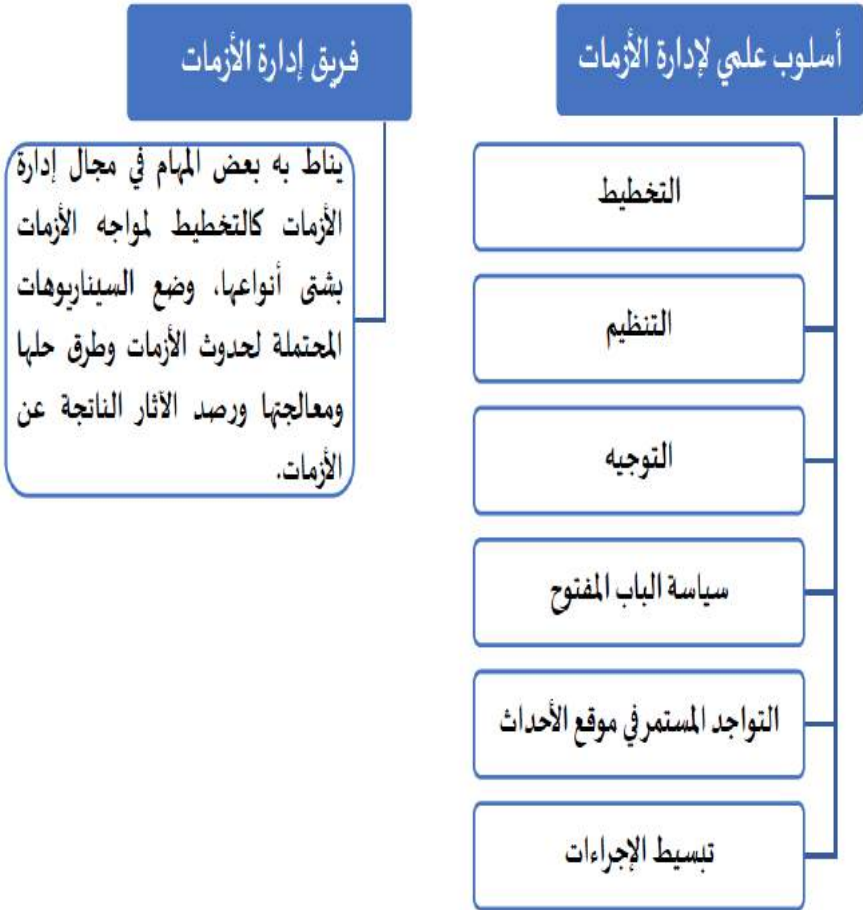
* المصدر: شكل تم إعداده من قبل الباحثين بناءً على مصادر عدة.

ومن العرض السابق يمكننا تحديد مكونين أساسيين لإدارة الأزمات، كما يوضحه

الشكل رقم (4).

التجربة المالية في إدارة الأزمات: مقارنة في الاقتصاد السياسي

الشكل رقم (4): المكونات الأساسية لإدارة الأزمات



* المصدر: شكل تم إعداده من قبل الباحثين بناءً على مصادر عدة.

ثالثاً- الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا 1997

منذ أكثر من عشرين عام عصفت بدول النمر الآسيوية ”دول جنوب شرق آسيا“ ما يسمى ”بالأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا“ ، وقد كانت تلك الدول قبل وقوع هذه الأزمة الاقتصادية الخائفة تتمتع بانتعاش وتطور اقتصادي كبير، ولكنها سرعان ما وقعت في خضم أزمة أدت إلى انهيارها سياسياً واقتصادياً في فترة وجيزة، حيث تدهورت قيمة عملتها ولم تكن لديها القدرة على الوقوف أمام العملات الرئيسية بدون دعم وتدخل من قبل حكوماتها المركزية، وبلغ الانخفاض في قيمة بعض هذه العملات إلى ما يقارب 100% من قيمتها قبل وقوع الأزمة بعدة أيام ”كما في حالة إندونيسيا“ وتراوحت نسب الانخفاض في عملات باقي الدول ما بين 30% إلى 60%، وقد أدى التدهور في سعر صرف عملات هذه الدول إلى تفاقم الأزمة واتساع نطاقها، حيث انهارت أسواق المال الوطنية، فانخفض مؤشر سوق الأسهم في تايلاند ليصل إلى 339.2 نقطة وهو يمثل انخفاضا نسبته 50.3% ثم واصل الانخفاض بعد ذلك ليسجل انخفاضا نسبته 62.3% في يونيو 1998، مقارنة بمستوى الذروة في فترة ما قبل الأزمة، هذا وقد سجلت مؤشرات أسعار أسواق الأسهم في باقي تلك الدول اتجاهاً نزولاً تراوح ما بين 30% إلى 50% في نفس الفترة، فقد حققت بورصة كوالالمبور انخفاضا نسبته 32.3% مقارنة بمستوى الأول من يوليو 1997. بينما بلغت الخسارة في بورصة جاكرتا ما يزيد عن 50% من القيمة السوقية للأسهم المسجلة بها.

وهكذا، فقد اتسع نطاق الأزمة ولم تقف عند حدود انهيار أسعار الصرف وتراجع الأصول المالية، فقد امتد أيضاً وبشكل حاد إلى القطاع المصرفي، فارتفع حجم الديون غير المنتظمة لدى الجهاز المصرفي، مما أدى إلى عجز البنوك عن سداد التزاماتها الخارجية، واستكملت الأزمة حلقاتها وانعكست وبشكل عميق على الاقتصاد الحقيقي في هذه الدول ”أي على مستوى قطاعات إنتاج السلع والخدمات“ فانخفضت معدلات الإنتاج في جميع القطاعات، ففي إندونيسيا على سبيل المثال أصبح معدل النمو سالباً خلال عامي 1997 و 1998 بما يساوي (17.1-%) ، بينما كان يصل في العادة إلى 8.2% في فترة ما قبل الأزمة. بالإضافة إلى انخفاض معدلات النمو فقد ارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة في هذه الدول لتصل إلى

التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقارنة في الاقتصاد السياسي

50% في تايلاند و 100% في إندونيسيا على سبيل المثال. كما ارتفعت مستويات الفقر وتراجع الإنفاق العام على الصحة والتعليم، وازدادت معدلات الجريمة والعنف، وقد بلغت هذه الأزمة أقصى حدتها في "إندونيسيا" حين عمت الاضطرابات السياسية، وازداد الصدام بين قوات الأمن والجماهير الغاضبة من جراء الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عاشتها في تلك الفترة مما أدى إلى مصرع عدد من المتظاهرين، واستقالة الرئيس الإندونيسي "سوهارتو" في مايو 1998، وتدخل صندوق النقد الدولي في الحياة الاقتصادية لإندونيسيا من خلال ما يسمى بحزم سياسات الإصلاح الاقتصادي، كشرط لتنفيذ برنامج الصندوق لإنقاذ إندونيسيا من العجز الخطير في الموازنة العامة والذي بلغ حينذاك 40 مليار دولار أمريكي.

وفي ماليزيا وعلى الرغم من انخفاض حدة الأزمة إلا أنها سرعان ما تركت انعكاساتها على المستوى السياسي، حيث أدت إلى مواجهات بين كل من النخب السياسية، وتعلت الأصوات المطالبة بتغيير القيادة وضرورة محاربة الفساد والمحسوبية، وقد ترتب على هذا الحراك السياسي المفاجئ تصادم بين القيادات السياسية في ماليزيا انتهى بإقصاء أنور إبراهيم (نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والرجل الثاني في النظام والحزب في ذلك الوقت) من منصبه ومن الحزب ووجهت له اتهامات بالفساد زج على أثرها في المعتقل على إثرها، وغدت ردود الفعل واسعة النطاق داخليا وخارجيا، وتعددت المظاهرات بعد ذلك في أنحاء ماليزيا.

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى مناقشة الأسباب المؤدية إلى الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا، وأهم التداعيات التي نتجت عنها، وذلك بالتركيز على الحالة الماليزية.

أ- الأسباب المؤدية للأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا

لقد وقعت الأزمة المالية التي شهدتها منطقة جنوب شرق آسيا إثر مجموعة من العوامل والأسباب، التي تكونت خلال فترة الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي حتى بلغت ذروتها عام 1997، وقد تراوحت هذه العوامل ما بين عوامل هيكلية للاقتصاديات الكلية المحلية والدولية، والعوامل السياسية التي ارتبطت بالتطورات الداخلية لدول المنطقة، ولذلك يمكن تصنيف أسباب الأزمة على النحو التالي:

(1) الأسباب الاقتصادية

وهي تنقسم بدورها للآتي:

■ العوامل الاقتصادية الخارجية: نذكر منها الآتي:

الاعتماد المكثف على الاستثمارات الأجنبية قصيرة الأجل

لقد تم تمويل المشروعات التنموية في دول جنوب شرق آسيا إلى حد كبير من التدفقات المالية الضخمة الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية، وشجع الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته منطقة جنوب شرق آسيا بداية من التحرك الياباني في الفترة من 1985 وحتى 1995 بارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية في الفترة المشار إليها إلى 48 مليار دولار أمريكي، وقد هدف هذا التحرك الياباني إلى تحويل المنطقة إلى قاعدة إنتاج متكاملة INTEGRATED PRODUCTION BASE للتكتلات اليابانية التي تقوم بتجميع المواد المصنعة لتصديرها للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، كما أصبحت المنطقة أهم مستهلك للمنتج الياباني، وقد شجع هذا التحرك الياباني رؤوس الأموال الأجنبية الأخرى على التدفق إلى المنطقة بحثاً عن فائدة سريعة ومرتفعة على المدى القصير، وكانت معظم رؤوس الأموال الواردة للمنطقة تهدف إلى المضاربة، بل إنها كانت متوافقة مع توجهات المسؤولين عن القطاع المالي والتكنوقراطي في دول المنطقة، الذين كانوا يبحثون عن مصادر جديدة لرأس المال الأجنبي بأسرع وقت ممكن بهدف تحقيق معدلات نمو مرتفعة، حيث وصلت هذه التدفقات في إندونيسيا إلى نسبة 148% وفي ماليزيا 46% ثم ارتفعت في أوائل العام 1997 في اندونيسيا إلى 195% وفي ماليزيا 60%.

انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة

ساهمت التطورات الاقتصادية في الدول المتقدمة في اشتداد حدة الأزمة، خاصة مع ضعف معدلات النمو الاقتصادي في أوروبا واليابان، والتي قد انخفضت بنسبة تراوحت ما بين 2.4% إلى 4.1% خلال الفترة من 1990 حتى 1998، ففرقلت إلى حد ما فرص تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة، وانخفاض معدل صادرات دول المنطقة إلى تلك البلدان.

انخفاض القدرة التنافسية لدول المنطقة قياساً بدول أخرى

لقد ساهمت الصين بشكل كبير في هذا انخفاض القدرة التنافسية نتيجة تخفيضها لقيمة عملتها أمام الدولار، حيث وصل مقدار هذا التخفيض إلى 30% من قيمة العملة المحلية وبالتالي زيادة حجم صادراتها، ومع تشابه هياكل الإنتاج ونوعية المنتجات في كل من الصين ودول المنطقة ورخص سعر المنتجات الصينية، حيث بدأت أسواق دول جنوب شرق آسيا في فقدان قدرتها التنافسية، وبالتالي انخفاض حجم صادراتها لأكثر من 30% ثم انخفض بعد ذلك إلى 50% في فترة ما قبل الأزمة بأيام قليلة، وقد بدأ هذا الانخفاض ملحوظاً منذ عام 1995 وحتى وقوع الأزمة.

العولمة وتحرير التجارة العالمية

تحققت المعجزة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا من خلال الدور الفعال الذي لعبته مختلف الحكومات في المجال الاقتصادي وطريقة التعامل مع المتغيرات الدولية، لذلك فإن الأزمة الاقتصادية الآسيوية التي انفجرت في منتصف عام 1997، وضربت أهم نماذج الجيل الأول "كوريا الجنوبية" وأهم نماذج الجيل الثاني "اندونيسيا وماليزيا وتايلاند"، كانت نتيجة تغفل الأيدلوجية الليبرالية في ثنايا صنع السياسات العامة من جانب أول، وحينما تبلورت هيكلية النظام الدولي الجديد من جانب ثاني، على قاعدة القوى العظمى الوحيدة LONELY SUPER POWER لتقلص من هامش المناورة الذي كان متاحاً في ظل القطبية الثنائية من خلال العلاقة المعقدة للتبعية، ولتحاول أن ترسي مكانتها التي تقوم على التوجه نحو علاقة جديدة، عبر تطور تدريجي متراكم.

ولننظر ملياً في الجانب الثاني، المتصل اختصاراً بالهيمنة، ثم نعيد الفحص بطريقة أكثر تفصيلاً للجانب الأول المتصل اختصاراً "أيضاً" بالتححر، فأما الهيمنة فإنها لا تمثل واقع الحال في العلاقات الدولية الراهنة، وإنما هي بالأحرى توجه أو ميل يعكس إرادة القوى العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والميل إلى الهيمنة يحقق نفسه عبر الميل للإخضاع، ويمثل الميل للإخضاع عملية معقدة تعكس الأبعاد المتفاعلة للإكراه المادي والمعنوي والرمزي في آن واحد.

ويأخذ الإكراه الرمزي صور نشر منظومة القيم الغربية للحياة الاجتماعية والثقافية خاصة وفق الطبعة الأمريكية، أما الإكراه المعنوي فيتمثل في فرض صيغ فكرية محددة خاصة في المجال الاقتصادي، وإسباغها ولو جبراً على عملية صناعة السياسات العامة بما فيها السياسية والاقتصادية، وأهم أبعادها تحرير التدفقات التجارية والاستثمارية، فأما الإكراه المادي فله شعبتان؛ شعبة عسكرية ”تأخذ صورة عمليات القوات المسلحة في أراضي بلاد معنية من خلال القواعد العسكرية“، وشعبة اقتصادية ”تأخذ صورة فتح الأسواق أي التغلغل والاختراق للأسواق الوطنية للبلاد المذكورة“، ولو استند إلى صيغة تشريعية أو تنظيمية دولية بلغت أوجها في منظمة التجارة العالمية.

وهنا يبدو الحدث متكاملاً، ففتح الأسواق الوطنية أو إن شئنا أن نسميها انفتاحاً اقتصادياً يرتبط مع الجانب الأول من جانبي الحديث عن خلفية الأزمة الآسيوية (أي التحرر)، فالانفتاح غير مشروط هو جوهر التوجه نحو التحرر وهو بداية الطريق نحو الأزمة، فتحرير التدفقات الرأسمالية العامة والاستثمارات خاصة في دول جنوب شرق آسيا قد تحققت في النصف الثاني من التسعينيات، وهو ما يؤكد ترافقها مع نذر الأزمة في النصف الثاني من عام 1997.

■ العوامل الاقتصادية الداخلية: نذكر منها الآتي:

السياسات الاقتصادية لحكومات دول المنطقة

لقد اتبعت معظم حكومات دول المنطقة سياسات من شأنها جذب الاستثمارات أو ما يطلق عليها رؤوس الأموال الساخنة Hot Money ، وذلك من خلال فتح أسواق المال أمام المستثمرين، وجذب البنوك الأجنبية بقواعد إقراض متحررة، ومن أمثلة ذلك زيادة سقف الاقتراض، وقد دفعت هذه السياسات إلى تضاعف الاستثمارات قصيرة الأجل بشكل متنامي على مدى سنوات قليلة فوصلت إلى 148% في اندونيسيا و 60% في ماليزيا (كما أسلفنا)، ومع محدودية خبرة هذه الدول في التعامل مع هذا الكم الهائل من رأس المال تم استخدامها بطرق أو مشروعات غير سليمة أو فقيرة لا تجني أرباحاً مجزية، فأدى ذلك إلى انخفاض قيمة الأصول المالية بالإضافة إلى عجز كبير في ميزان المدفوعات وصل إلى أكثر من 6%.

السياسات المالية والمصرفية في المنطقة

لقد كان للسياسات المالية والمصرفية المتبعة في دول جنوب شرق آسيا أثر كبير في تفاقم الأزمة، فلقد اتبعت الحكومات سياسات تعتمد فيها على الاستثمارات الأجنبية (رؤوس الأموال الأجنبية) فقد بلغت قيمة هذه التدفقات في المنطقة لأكثر من 93 مليار دولار قبل الأزمة، واعتمدت هذه الدول أيضا سياسة تثبيت سعر الصرف فكان الينجت (العملة الماليزية) يساوي 3.8 مقابل الدولار، أما بالنسبة للسياسات المصرفية فنجدها قد اعتمدت بشكل أساسي على الاقتراض من الخارج فقد وصلت الديون الخارجية للبنوك في دول المنطقة لمعدلات عالية جداً ففي اندونيسيا على سبيل المثال وصل إجمالي هذه الديون إلى 58.7 مليار دولار، وفي ماليزيا وصلت الديون المستحقة لـ 28.8 مليار دولار أمريكي، كل هذه السياسات جعلت من السهل المضاربة بعملات دول المنطقة، وكانت المضاربات المكثفة على العملات المحلية تهدف إلى إجبار الحكومات على تخفيض قيمة عملاتها المغالى فيها، وتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب جراء هذا التخفيض، وقد ساعد على ذلك أن تلك العملات كانت مقومه بسعر أعلى من قيمتها الحقيقية نظراً لتطبيق سياسات سعر صرف ثابتة. كما شجع على ذلك أيضاً استمرار وتنامي العجز في الحساب الجاري الناتج عن المبالغة في الاستهلاك والاستثمار حيث وصل ذلك العجز في اندونيسيا على سبيل المثال إلى 6% وفي ماليزيا 5.7%، ووجود نظام مالي متهالك يفتقد إلى الرقابة الفعالة. علاوة على ذلك تشجيع المؤسسات المالية في تلك الدول على الاقتراض نتيجة ثبات سعر الصرف، وتآكل القدرة التنافسية للصادرات وخاصة في ماليزيا واندونيسيا بسبب تخفيض الصين لعمليتها أمام الدولار لأكثر من 30% عام 1994. مع الأخذ بالاعتبار أن نسبة كبيرة من رأس المال الأجنبي الذي تدفق على دول المنطقة كان رأس مال مضارب Speculative، وبحلول عام 1997 أصبح الوقت غير مناسب أمام رؤوس الأموال للاستقرار في المنطقة مما أدى إلى هروبها نتيجة ارتفاع الدين العام بالعملات الأجنبية غير المغطى والمستحق للقطاع الخاص، وكذلك ارتفاع نسبة الديون قصيرة الأجل حيث وصلت نسبة هذا الدين في اندونيسيا إلى 148% وفي ماليزيا إلى 46% على سبيل المثال، مما جعل المقرضين معرضين للمخاطر بشكل خاص عندما رفض المقرضون سداد مستحقاتهم، أضف إلى ذلك زيادة معدلات التخلص من الروبية (العملة الاندونيسية) نتيجة إعادة التقييم الدولي لمستقبل اندونيسيا في فترة بروز أو بداية الأزمة، إذ لاحظ المستثمرون فجأة بعض علامات الخطر التي

كانوا يهملونها فيما سبق، وخاصة زيادة نسبة الدين العام، وعدم كفاءة اقتصاد يعاني من سوء الإدارة، ويضاف هنا عاملاً مهماً مهد لهروب رؤوس الأموال هذه وهو التناول السياسي غير الكفاء للأزمة وخاصة من جانب الرئيس الاندونيسي ”سوهارتو“.

ومع تحرير حساب رأس المال لم يكن هناك آليات لتبطئ من خروج هذه الأموال، لذلك أسرع المضاربون بتفريغ كميات كبيرة من عملات دول جنوب شرق آسيا بحثاً عن الدولار مما أدى إلى انخفاض سعر هذه العملات بشكل كبير، فتشير الإحصائيات إلى أن إجمالي رؤوس الأموال الأجنبية التي تدفقت إلى كل من ماليزيا واندونيسيا وتايلاند والفلبين وكوريا الجنوبية قد بلغت 93 مليار دولار، بينما بلغ صافي خروج رأس المال الأجنبي من هذه الدول في عام 1997 نحو 105 مليار دولار، وبشكل عام لقد ساهم رأس المال المتدفق على دول جنوب شرق آسيا في زيادة الطلب على السلع غير التجارية كالإنشاءات والمباني، وبالتالي ضعفت قاعدة الصادرات فضلاً عن أن القدرة على استيعاب كميات كبيرة من رأس المال الأجنبي، والتي تعتمد بشكل أساسي على قدرة النظام السياسي للدولة في توظيفها بالقطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير، وليس في القطاعات غير التجارية Non - Tradable Sector، وقد بدا ذلك واضحاً في الفترة التي سبقت حدوث الأزمة في المنطقة حيث بدأت إمكانية التصدير ”خلال 18 شهراً التي سبقت الأزمة“ ضعيفة، وعندما تعثر الصرف انهار القطاع غير التجاري بأكمله خاصة في قطاع الإنشاءات فأصبح عليها سداد هذه المديونيات بسعر أعلى، وبالتالي ظهرت مشكلة الإفلاس المالي.

- مدى استجابة الدول المتضررة للأزمة:

اتفقت معظم الآراء على أن الأزمة بدأت في تايلاند ثم انتشرت إلى بقية دول جنوب شرق آسيا بل وهددت العالم الصناعي بأكمله، حيث لم تتنبأ بها حكومات تلك الدول ولم تبد لها أي استجابة حاسمة لمعالجة البوادر الأولية لحدوثها، وطبقاً للمصادر الدولية فقد قام صندوق النقد الدولي بتبنيته الأجهزة الوطنية بالتدهور في بعض المؤشرات الاقتصادية مثل تجاوز عجز الميزان التجاري الذي وصل لنسبه 6% من الناتج المحلي لدول المنطقة، وضعف النظام المصرفي ووجود مشكلات في التمويل قصير الأجل، وتراجع التصدير بالإضافة إلى

التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقارنة في الاقتصاد السياسي

ضعف التعامل الحكومي مع الأزمة. كما أن السيد ستالي فيشر "نائب رئيس البنك الدولي في ذلك الوقت" قد نعى أن تكون حرية انتقال رؤوس الأموال هي السبب الرئيسي في حدوث الأزمة، مشيراً إلى أن تأثيرها قد كان في سرعة انتشارها وليس في حدوثها، فالانفتاح على تدفق الأموال الأجنبية لا يعني انفتاح المؤسسات المالية على الاقتراض بدون حساب، وأن الأمر يستوجب وجود رقابة حذرة للتحكم في المؤسسات المالية بحيث يمكن الاستفادة من مميزات العولة مع تقليل التعرض للجوانب السلبية قدر الإمكان، ومن ثم فقد أشار إلى أن الخطأ لم يكن في مبدأ التحرر بقدر ما كان في أسلوب التطبيق وسرعة الاستجابة للأحداث.

(2) الأسباب السياسية للأزمة:

لقد كان النموذج الآسيوي معيباً نتيجة عدم تخليه عن بعض الملامح السيئة، وكان أكثر هذه الملامح ضرراً للنموذج "وهو ما عززته أزمة عام 1997" ذلك بسبب الإفراط في الثقة بقدرة النظم السياسية على توجيه وإدارة التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى الثقة الزائدة بكفاءة هذا النموذج الذي أدى إلى الإخفاق في معالجة المشاكل الأخرى ذات الجذور العميقة مثل؛ ضعف البنية الاقتصادية، وافتقاد الشفافية في عملية اتخاذ القرارات، وافتقاد الإدارة ذات الكفاءة والفعالية، وضعف المؤسسات المالية، ونقص الخضوع للمساءلة، وغياب تطبيق القانون.

وقد كان الإخفاق المنظم في إدارة حدود النموذج، والضرر الذي أصاب الشخصيات الرئيسية في الأنظمة السياسية لدول جنوب شرق آسيا، وإيمانهم بإمكانية هزيمة السوق والتلاعب بمختلف القواعد. ويتضح من ذلك تعدد الأسباب السياسية المؤدية للأزمة ومن أبرزها:

■ تراجع شرعية الأنظمة السياسية:

يعد تراجع شرعية الأنظمة السياسية من أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية الطاحنة عام 1997، ومن المعروف أن القارة الآسيوية تزخر بالعديد من النظم العسكرية أو "النظم السياسية المسيطر عليها من قبل المؤسسة العسكرية"، والتي تتراجع

معها التوجهات المدنية إلى أدنى مستوياتها مثل اندونيسيا، وذلك رغم لجوء هذه الدول تحت الضغوط الخارجية وضغوط الأزمة إلى إضفاء بعض السمات المدنية على نظمها.

ولعل مما يذكر أن تراجع شرعية كثير من النظم الآسيوية يعود في معظم الأحيان إلى عجز هذه الأخيرة عن إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية ورفضها السماح بقدر من الحريات والمشاركة الشعبية، وقد اتضح هذا الواقع بشكل جلي في فترة الأزمة المالية عام 1997 عندما ارتفعت أسعار السلع والخدمات، وهبط مؤشر النمو إلى أدنى مستوياته إلى أن وصلت الأمور إلى حد الاضطرابات على المستوى الشعبي، وكانت المعالجة هي إنزال قوات الأمن إلى الشارع واستخدام العنف لأجل قمع هذه الأفواه، وعدم إعطاء الحرية لها للتعبير عن رأيها، فكانت النتيجة هي سقوط عدد من القتلى والجرحى مثل ما حدث في اندونيسيا عام 1998، هذا وتجدر الإشارة هنا إلى أن لتغيرات العولمة أثراً كبيراً في زعزعة شرعية هذه النظم، حيث جاء فقدان التدريجي لشرعيتها نتيجة التغيير في بعض القيم السياسية على النحو الذي شهدته الكثير من المجتمعات الآسيوية مع اختراق الثقافة الغربية لبعض العناصر الشعبية التي تنتمي إليها الطبقة الوسطى، وتمثل ذلك في انهيار نظام سوهارتو (الاندونيسي) في مايو 1998، حيث كان ينظر للقائد بأنه اسمى في تفكيره من العامة ولا يمكن مخالفته أو المطالبة بعزله لما يحظى به من تقدير واحترام رغم كل شيء، إلا أن هذه القيمة السياسية "الآسيوية" تغيرت وتفتت من جراء تغلغل ظاهرة العولمة في المجتمع الاندونيسي، حيث بدأ الأمر يختلف وبدأ تقييم الحاكم من خلال أعماله وتعاطيه مع القضايا والمشكلات العامة، وأصبح ذلك هو المحك للاستمرار من عدمه.

■ إهمال عملية الإصلاح السياسي:

جاءت الأزمة المالية التي شهدتها دول جنوب شرق آسيا كإحدى النتائج الهامة لإهمال عملية الإصلاح السياسي في العديد من دول المنطقة التي تأثرت سلباً من جرائها، إذ انصب تركيز تلك الدول على تحقيق النمو الاقتصادي الذي وصل إلى معدلات قياسية تراوحت ما بين 9% إلى 13%، مع توقعات بتطور قدر من الحرية السياسية سوف يظهر فيما بعد، ولكن بعد تحقيق المستوى المنشود من النمو الاقتصادي.

التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقارنة في الاقتصاد السياسي

وبوجه عام، نجد أن الفكر السياسي الآسيوي قد قام في الأساس على أن التنمية كعملية اقتصادية واجتماعية قد تتطلب على المدى القصير بعض الانتهاكات للحقوق السياسية والمدنية للأفراد، فعلى سبيل المثال سنجد أن تشكيل الاتحادات العمالية لحماية حقوق العمال هو أمر ليس على قدر كبير من الأهمية في تحقيق أهداف التنمية من ناحية، وأن تشكيل تلك الاتحادات قد يساهم في بعض الأحيان في خلق مشكلات قد تؤثر على الاستقرار السياسي من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي من شأنه أن يوجه بعض الضرر للأهداف التنموية للدولة، يضاف إلى ذلك أن اختيار الأفراد بين الوظائف لن يكون على قدر كبير من الأهمية بقدر توجيه الدولة للعمال تجاه مشروعات تنموية محددة، وقد تم النظر للحكومات السلطوية كمطلب أساسي في ذلك الوقت لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما تتطلبه الدولة من نظام واطاعة للإجراءات التي ربما قد تكون غير مقبولة شعبياً على المدى القصير لكنها سوف تحقق منافع للمواطنين في المستقبل.

وربما كان هذا الأمر مقبولاً في فترة بدايات العملية التنموية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، إلا أنه بعد فترة ليست بالقصيرة من النمو والارتفاع في مستوى المعيشة وما تتطلبه ذلك من انفتاح اقتصادي والتعرف على العالم ونمط المعيشة والتنمية السائد، ومع ازدياد نفوذ العولمة واجهت القيم الآسيوية نقداً متزايداً من حيث تركيزها على أولوية التنمية على حساب عملية الإصلاح السياسي والحريات السياسية، وقد أصاب حكام تلك المنطقة أزمة شرعية ومن ثم كان عليها السماح بمزيد من الحريات السياسية والقيام ببعض الإصلاحات السياسية أيضاً، وفي واقع الأمر لم تستجب الأنظمة السياسية في تلك البلدان لتحريك عمليات الإصلاح السياسي وإعطاء مساحة للحريات، مما أدى إلى قمع شعوب المنطقة مما فجر الأوضاع والاضطرابات ووصل الأمر إلى اهتزاز الاستقرار السياسي الذي كانت تتمتع به تلك الدول.

■ الفساد والصراعات السياسية:

لقد عجزت النظم السياسية في دول جنوب شرق آسيا عن محاربة الفساد المالي والإداري الذي اجتاحت مؤسسات الحكم، حيث كان له دور بارز في تفاقم الأزمة المالية عام 1997، فقد تغلغت المحسوبيات والرشوة في جسد مؤسسات الحكم حتى أصبحت جزءاً لصيقاً في جسد البلاد، فعلى سبيل المثال كانت حكومة الرئيس الاندونيسي «عبد الرحمن واحد»

قد عازمت على محاربة الفساد وملاحقة أصحابه مهما علت مراتبهم ومناصبهم، لكن ذلك الطموح تحطم أمام نفوذ وقوة المستفيدين من الفساد المتفشى في إندونيسيا، وبدلاً من محاربته وجدت الحكومة نفسها تغرق فيه ولم ينجو منه حتى الرئيس نفسه⁽¹⁾.

أضف إلى ذلك، صراع الأحزاب السياسية فيما بينها وتناظر أجندتها السياسية بصورة كبيرة، مما أدى إلى إغراق تلك الدول في خلافات امتدت من القمة إلى القاعدة الشعبية، ولعل الصراع السياسي الذي نشب بين رئيس الوزراء الماليزي «محاضر محمد» ونائبه «أنور إبراهيم» من جهة وأحزاب المعارضة من جهة ثانية، يعد دليلاً على مدى تأثير الصراعات السياسية على الأوضاع الاقتصادية والأمنية للبلاد⁽²⁾.

رابعاً: التدايعيات والآثار السلبية للأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا بالتركيز على الحالة الماليزية

لقد كانت تدايعيات الأزمة المالية وآثارها السلبية على دول جنوب شرق آسيا أشد ما تكون عليه عن باقي دول العالم التي لحقت بها بعض النتائج السلبية من جرائها، وهو ما لم يكن وارداً في الظن قبل عقد من الزمان من وقوعها، ولعل التظاهرات وأحداث الشغب بسبب نقص الغذاء والارتفاع الحاد في الأسعار (ارتفاع معدلات التضخم) يظهر مدى التأثيرات السلبية التي لحقت بالدول المتضررة نتيجة أزمته الخائفة وعلى رأسها اندونيسيا، حيث إنها تعد أكثر الدول تأثراً بالأزمة مع أن المشاكل الاقتصادية في تايلاند وكوريا الجنوبية عميقة الجذور أيضاً، حيث أن النظام المالي بهما كان يعاني من مشاكل خطيرة، ومؤسسات الأعمال بهما غارقة في الديون، ونتيجة للأزمة فقد تصاعدت أعداد حالات الإفلاس وانحدرت اقتصادياتها إلى أدنى مستويات النمو.

إذ اضطرت كوريا الجنوبية وتايلاند تحت ضغط وضراوة الأزمة الخاصة بهما إلى هجر العمل بالنموذج الآسيوي بشكل مفاجئ ومؤلم، فقاما بإحياء اقتصاديهما بشكل أسرع من إندونيسيا، إلا أن العملية كانت بطيئة وواجهت نوع من الصعوبة، كما أن المشاكل الهيكلية في أي مكان في جنوب شرق آسيا ليست بقدر ضخامتها في إندونيسيا التي أصابها الضرر الأكبر نتيجة

التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقارنة في الاقتصاد السياسي

للتباطؤ الاقتصادي وفقدان الثقة من جراء ما حدث من انهيار. لقد امتد الضرر الذي حدث جراء الأزمة إلى العجلة التنموية في كافة أرجاء المنطقة، وخلق مشكلة لاجئين ذات أبعاد خطيرة سواء على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني، نظراً لما اتخذته الحكومات من إجراءات لإبعاد الملايين من العمالة غير الشرعية وإجبارهم على العودة إلى بلدانهم، مما جعلهم أحياناً عرضة لمواجهة الضغوط السياسية لدى عودتهم مثل عمال بورما في تايلاند.

أما بالنسبة لأخطر ضررين أدت لها الأزمة فقد تمثلتا في نوعين مختلفين من الانكماش⁽³⁾ هما:

■ الأول: وهو النوع الأضيق والذي تمثل في الانخفاض المستمر في أسعار الأصول مثل الأسهم والعقارات، والذي أصاب النشاط الاقتصادي الحقيقي من خلال تقويض المواقف المالية للمقترضين ومصارفهم،

■ الثاني: وهو الأوسع وقد تمثل في الانخفاض العام في أسعار السلع والخدمات.

هنا سيتم استعراض أهم التداعيات والآثار السلبية للأزمة في الحالة الماليزية حيث تعددت تداعيات الأزمة في ماليزيا بين تداعيات اقتصادية وأخرى سياسية، فذلك سوف يتم مناقشة كل نوع من تلك التداعيات على حده، وذلك على النحو التالي:

أ- التداعيات الاقتصادية

من أبرز الآثار والتداعيات السلبية للأزمة الطاحنة عام 1997 على المستوى الاقتصادي، هو تعرض العملة الماليزية (الرينجت) إلى انخفاض بلغ 55% من قيمتها أمام الدولار، وانخفاض معدلات النمو التي وصلت إلى (6-%)، وزيادة معدلات البطالة بنسبة 23%، وظهور العديد من المشكلات الاقتصادية كان أبرزها تراجع معدلات الإنتاج والتصدير بنسبة 50%، ووصلت نسبة الديون الرديئة في البنوك إلى 17% من إجمالي القروض الممنوحة، وانخفاض قيمة الأسهم في البورصة الماليزية بنسبة 33%، هذا بالإضافة لإفلاس العديد من الشركات، وقد أدى انخفاض قيمة العملة الماليزية إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات التي تمثل أهم الصادرات الماليزية إلى السوق العالمية مقابل ارتفاع قيمة الواردات من مستلزمات

الإنتاج مما أدى إلى انخفاض معدلات الإنتاج نظراً لضعف السيولة النقدية، وعدم القدرة على الاستيراد فقد انخفضت نسبة الواردات بنسبة 56% في فبراير 1998.

لقد وجد المواطن الماليزي نفسه أمام العديد من مشكلات المعيشة، فقد زادت أسعار السلع الأساسية كالسكر والأرز وزيت الطعام بنسبة تراوحت ما بين 20% إلى 60% وفقدان العمالة لوظائفهم، وزيادة معدلات التضخم التي وصلت إلى 12%.

لقد مست الأزمة المهاجرين غير الشرعيين الذين كان أغلبهم من إندونيسيا، حيث تم اعتقال 3971 منهم وترحيلهم إلى بلدهم بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية، والتي لم تكن تسمح بوجودهم في تلك الفترة، لما له من أبعاد خطيرة من الممكن أن تهدد الأمن وتزيد من معدلات الجريمة وتهدد الاستقرار السياسي للبلاد.

ب- التداعيات السياسية

1. أزمة الصراع بين رئيس الوزراء «محاضر محمد» ونائبه «أنور إبراهيم»:

لقد أدت الأزمة الاقتصادية إلى أزمة سياسية غير متوقعة على الإطلاق بين رئيس الوزراء محاضر محمد ونائبه أنور إبراهيم، بسبب اختلاف رؤاهما حول طريقة التعامل مع الأزمة الاقتصادية، فقد كان أنور إبراهيم مؤيداً للأفكار الليبرالية الجديدة، وكان بحكم منصبه تربطه علاقات واسعة النطاق مع المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين، ونتيجة تشجيعه لدول جنوب شرق آسيا لتبني الليبرالية الغربية، حيث كانت علاقته بالولايات المتحدة أفضل من علاقة «محاضر محمد» الذي طالما نعتت حكمه بأنه غير ديمقراطي (تسلطي)، فلقد كان أنور إبراهيم مؤيداً للعملة وتجلياتها الاقتصادية فمنها اكتسب نفوذه السياسي وتوطدت علاقاته بالغرب ومؤسساته المالية، فبادر بإجراء عدد من الإصلاحات السياسية على مستوى الدولة والحزب الحاكم «أمنو»، كما نادى بعض المجموعات الموالية له داخل «الأمنو» بضرورة إحداث تغييرات داخل الحزب في إشارة لمحاولة تغيير رأس السلطة «محاضر محمد».

التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقارنة في الاقتصاد السياسي

بيد أن هذه التحركات سرعان ما أدت إلى إقصائه من منصبه ومن الحزب، بل واعتقاله في سبتمبر 1998 بتهم الفساد وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات، وهو ما تسبب في إثارة ردود أفعال واسعة النطاق داخلياً وخارجياً، حيث طلب مؤيدوه داخل "الأمنو" ومن مختلف أحزاب المعارضة بعدد من الإصلاحات السياسية، كما تعددت المظاهرات المساندة لأنور إبراهيم بما عكس تأييداً شعبياً لمزيد من الديمقراطية في مواجهة تجاوزات النظام.

2. المطالبة بمزيد من الحريات وتطبيق الديمقراطية:

لقد كانت الطريقة التي تم بها اعتقال "أنور إبراهيم" بمثابة المفجر الرئيسي للمطالبة بمزيد من الإصلاحات والتحويلات الديمقراطية في ماليزيا، حيث نادى الجماهير بإرساء حكم القانون والفصل بين السلطات ورفض ما يسمى بإجراءات الأمن الداخلي التي سمحت بالاعتقال دون محاكمة وغيرها من القوانين المقيدة للحريات السياسية والمدنية للماليزيين، كذلك طالبت الجماهير الماليزية بمزيد من الشفافية في عملية صنع القرار، إضافة إلى التأكيد على مبدأ محاسبة النخبة ومكافحة الفساد المتفشي في المجتمع الماليزي، بل إنها وصلت إلى حد المطالبة بتغيير الحكومة في إشارة واضحة إلى بدء تأثير المجتمع الماليزي بموجة التحويلات الديمقراطية التي شهدتها النسق الدولي.

ومما يذكر أن تلك التوجهات المنادية بالإصلاح أو ما عرفت باسم Reformasi قد تشابهت إلى حد كبير مع مطالبات الحركة الشعبية التي شاهدها ماليزيا في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وإذا كانت السلطات قد نجحت في وأد هذه الحركة في مهدها عبر مجموعة من الاعتقالات في إطار دواعي الأمن الداخلي عام 1987، إلا أن الحركة الإصلاحية كان لها دور ضخم في الحفز نحو المزيد من الإصلاحات الديمقراطية.

خامساً- مطالبات المؤسسات المالية الدولية بشأن إدارة الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا

لقد كان رئيس الوزراء الماليزي "محاضر محمد" مصمماً على مقاومة طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، بسبب أن قيام الصندوق

وغيره بعملية الإنقاذ كان سيعني قيام القوى الأجنبية- بحسب رأيه - بفرض الشروط التي ستجعل الشعب يعاني، ويرغم الحكومة على زيادة الضرائب على أمه فقيرة فعلاً، ويضغط لرفع أسعار الفائدة، ويفلق معظم البنوك والشركات التمويلية، وقال ”محاضر محمد“ بهذا الصدد ”لن نعود أحراراً حينئذ وستترك الشعب عاطلاً ويعاني“.

لقد أدى تصميم ”محاضر محمد“ على تجنب إنقاذ الصندوق له إلى تنفيذ أنواع من السياسات التي كان الصندوق سيطلبها، ولكن بدون تنازل عن السيادة الوطنية لماليزيا، وفقد ماء الوجه على نحو ما تقتضيه رقابة وإشراف الصندوق، وأوضح ”محاضر محمد“ أن الأسلوب الماليزي الذي اتخذ تجاه العوالة يقوم على أساس تطبيق مبادئ العوالة بالطريقة التي تراها ماليزيا مناسبة بناءً على ظروفها وأولوياتها، مؤكداً أن العوالة المطلقة تؤدي إلى الاضطراب والفوضى.

كما انتقد ”محاضر محمد“ آلة الدعاية الغربية، وقدرتها على جعل كل شخص يشعر بالذنب لو انه لم يوافق على الأفكار والإيديولوجيات الجديدة، التي ابتكرها الأغنياء لإعطائهم المزيد من المزايا على حساب الفقراء، وقال في هذا الصدد ”أن الدول الغربية استغرقت ما يزيد عن 100 عام للوصول إلى مستوى التنمية والنمو الذي بلغته، وذلك قبل أن يقترحوا تبني العوالة والليبرالية، ولذلك فإنه من عدم الإنصاف أن تتوقع بأن تقوم الدول النامية بتحرير نظمها، وأن تفتح حدودها في نفس الوقت مع الدول المتقدمة“.

لقد حذر ”محاضر محمد“ بقوله ”أن قوى العوالة تحاول إغواء الدول النامية بكلمات معسولة ووعود وشعارات ونظم وايدولوجيات جديدة، مؤكداً أن ماليزيا لن تعود إلى الاقتصاد المركزي الذي ساد في ظل الاشتراكية والشيوعية، إلا أنها في نفس الوقت لن تسمح لأحد بأن يبيعها أفكاراً وايدولوجيات قبل أن تتفحصها جيداً، وخاصة أن ماليزيا جربت عوالة رأس المال التي كادت أن تدمر بسببها“.

إن الأسلوب الماليزي في الحفاظ على سيادتها الوطنية واستقلال قرارها أثار مخاوف العديد من الخبراء، لأنه وجه ضربة كبيرة للأسلوب المتبع لصندوق النقد الدولي

التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقارنة في الاقتصاد السياسي

في التدخل المباشر في سياسات الدول ومحاولة السيطرة والهيمنة على اقتصادياتها (كأداة سياسية اقتصادية تسيطر عليها الدول العظمى)، كما وجه ضربة لكثير من مفاهيم اقتصاد السوق السائدة، ولذلك لم تتوقف تحذيرات عدد من المضاربين العالميين من نجاح التجربة الماليزية، لما ستكون لها من انعكاسات على مستقبل الاقتصاد في الدول الأخرى التي قد تتعرض لأزمات مماثلة، ولعل ابرز الذين حذروا من التجربة الماليزية المضارب اليهودي العالمي ”جورج سوروس“ الذي يعتبر مسبب رئيسي في إشعال فتيل الأزمة بسبب مضارباته في أسواق المال في دول جنوب شرق آسيا، حيث أنه اعتبرها تهديداً للاقتصاد الرأسمالي ومستقبل العولمة.

إن النجاح الأساسي لماليزيا في معالجتها للأزمة المالية التي تعرضت لها، تمثل في تصديها بقوة لمطالب صندوق النقد والبنك الدوليين ومن ورائه وزارة الخزانة الأمريكية (ثالوث واشنطن)⁽⁴⁾ التي أوشكت أن تؤكد فشل هذه التجربة، وقال ”محاضير محمد“ بهذا الصدد ”مازلنا نواجه بقوة ردود أفعال صاخبة من قبل الجماعة الدولية، بما فيها صندوق النقد والبنك الدوليين والولايات المتحدة الأمريكية، ولو كان الأمر بيد هؤلاء لحاولوا أن يؤكدوا فشل التجربة الماليزية في التنمية وتحقيق معدلات نمو عالية، موضحاً أن الهدف الأساسي لهم هو فتح الأسواق الماليزية كي تتمكن الشركات الأجنبية من القدوم والاستيلاء على إدارة الأعمال المحلية، في ظل القدرة التنافسية المحدودة للشركات المحلية وعدم قدرة المواطنين على المشاركة في إدارة اقتصاد البلاد“، وأضاف ”إن ماليزيا ليست بحاجة لصندوق النقد والبنك الدوليين، وأنها كانت ومازالت قوية من الناحية المالية، ولم تعد تحتاج للاقتراض الأجنبي، في ظل معدلات الادخار العالية، التي بلغت حوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1999“.

سادساً: أبرز الإجراءات والقرارات التي اتخذت في مواجهة الأزمة في الحالة الماليزية

يمثل اتخاذ القرار جوهر موضوع إدارة الأزمة، ويمثل القرار المشكلة الرئيسية وقت الأزمة نظراً لتعرض متخذ القرار لمجموعة من الضغوط التي لا تسمح له بالتفكير بشكل اعتيادي، وعندما يفشل متخذ القرار وقت الأزمة في السيطرة على مجريات الأمور يجد نفسه مضطراً إلى الانسحاب أو الاستسلام أو الانهيار.

إن إدارة الأزمات والتعامل معها هي في النهاية محصلة لتفاعل عوامل موضوعية وذاتية متعددة، كما أن هناك دوراً كبيراً ومؤثراً للقيادة السياسية في إدارة الأزمات وفي نجاح التطبيق الاستراتيجي (إدارة العمليات) لها وتأمين المرتكزات الرئيسية مثل عمليات التخطيط والتوجيه والتنظيم والتنسيق والرقابة وغيرها، وبالمقابل نجد أن للأزمة تأثيراً كبيراً على القائد وقد تكون هذه التأثيرات سلبية بسبب ارتباطها بكيفية التعامل معها وإدارتها، إذ أن هناك علاقة متبادلة بين القائد والأزمة فكل واحد منهما يؤثر ويتأثر بالآخر، وفي إدارة الأزمات تتجلى أهمية القائد ودوره في تحديد مسار الأزمة وتطوراتها المختلفة، ولكن هناك مجموعة من العوامل التي قد تفعل هذا الدور أو تقلل من أهميته، ومن أهم تلك العوامل ما يلي:

1. درجة اهتمامه بالأزمة.
2. خبرته بالتعامل مع الأزمات.
3. مرونة القائد وعقلانيته.
4. إدراك القائد لأهمية إدارة الأزمة.
5. وجود أو عدم وجود مؤسسات فعالة لإدارة الأزمة.

وطبقاً للقيادة السياسة للدولة يتحدد موقف الإدارة من الأزمة وفقاً لإدراك القيادة للموقف بناء على أمرين هما:

1. أن تدرك القيادة حقيقة الأزمة ولكنها تفضل في مواجهتها بالأسلوب المناسب، كما هو الحال في تجربة اندونيسيا في إدارة الأزمة المالية التي ضربت دول جنوب شرق آسيا عام 1997.
2. أن تدرك القيادة حقيقة الأزمة وتقوم بمواجهتها بالأسلوب المناسب وبشكل ايجابي وسريع بما يمكن من الحد من الخسائر، كما هو حال تجربة ماليزيا في إدارتها للأزمة المالية التي عصفت بها عام 1997.

لقد كانت الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا مثلاً واضحاً على مدى قدرة الأنظمة على تطبيق المعايير العلمية لإدارة الأزمة، حيث اتخذت ماليزيا من الأساليب الفعالة لإدارة

التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقارنة في الاقتصاد السياسي

الأزمات مساراً لها، في حين اتخذت بعض الدول الأخرى وعلى رأسها إندونيسيا أساليب لم تكن فعالة في إدارتها للأزمة بل أدت إلى خلق آثار خطيرة جعلت من سيادتها عرضة للانتهاك.

لقد استطاعت ماليزيا بفضل إدارتها الفعّالة للأزمة المالية عام 1997 أن تتجنب الآثار الخطيرة التي ترتبت عليها من ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع مستوى الفقر وتزايد حالات الإفلاس والاضطرابات السياسية والاجتماعية، وقد تم تجنب تلك الآثار من خلال إدخال مجموعة من الإجراءات والقرارات المتشددة التي اتبعتها الحكومة خلال تلك الفترة، حيث انقسمت تلك الإجراءات والقرارات وفقاً لطبيعتها ما بين إجراءات نابعة من رؤية القيادة السياسية وتسمى "الإجراءات الحكومية"، وإجراءات كانت نتيجة الضغوط سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

أ. الإجراءات الحكومية

اتبعت ماليزيا برنامجاً وطنياً للإصلاح الاقتصادي لمواجهة الآثار التي نتجت عن الأزمة، وقد اثبت هذا البرنامج نجاحه في تخطي الأزمة بفضل الإجراءات الحمائية التي اتخذتها القيادة الماليزية في تلك الفترة، وذلك دون اللجوء إلى المنظمات الاقتصادية الدولية لحل أزمتهما وعلى رأسها "صندوق النقد الدولي".

ففي المرحلة الأولى قامت الحكومة بتخفيض الإنفاق العام بنسبة 20% ثم اتبعت ذلك بسياسة نقدية انكماشية "هدفت إلى خفض النشاط الاقتصادي بهدف امتصاص السيولة النقدية من الأسواق ورفع نسبة الادخار"، وتجلّى ذلك برفع أسعار الفائدة وتخفيض سقف منح القروض وتقييد حركة رؤوس الأموال من وإلى ماليزيا، لقد أدت هذه الإجراءات إلى التخفيف من الآثار السلبية للتضخم المترتب على انهيار العملة، حيث ارتفعت نسبة التضخم لتصل إلى 55% ثم انخفضت نتيجة تلك الإجراءات إلى 19% "بحسب معدلات ما قبل الأزمة"، ولكن ترتب على تلك الإجراءات الانكماشية تراجع في النمو الاقتصادي لنسبة وصلت إلى (-6%) الأمر الذي دفع الحكومة إلى أن تستجيب في الحال من خلال مجموعة من الإجراءات التي تم اتخاذها بواسطة المجلس الاقتصادي القومي لإعداد خطة لاستعادة النشاط الاقتصادي،

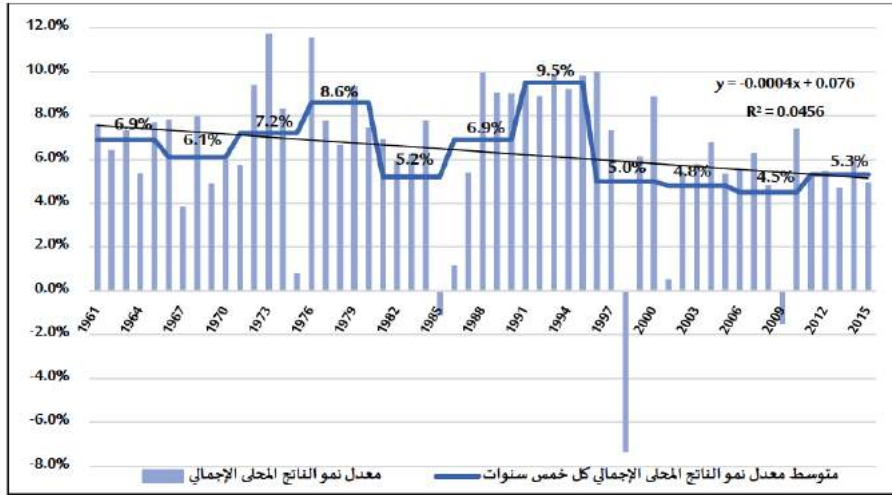
واشتملت هذه الخطة على عدد من التوجهات والإجراءات لتثبيت سعر صرف العملة، واستعادة الثقة في الأسواق، والمحافظة على استقرار الأسواق المالية، ومواجهة المشكلات الاجتماعية وخاصة قضايا المتعلقة بالعدالة الاجتماعية.

ولمواجهة الآثار الانكماشية قامت الحكومة بتبني مجموعة من الإجراءات المحفزة للنمو في إطار بلغ 7 مليار رينجت، وتلازم ذلك مع تخفيف قيود التوسع الائتماني، حيث تم تخفيض سعر إعادة الخصم من 11% إلى 6% واستخدام احتياطات في مواجهة ذلك الانكماش من 13.5% إلى 4%.

ولحفز القطاع المالي قامت الحكومة بإنشاء شركة إدارة الأصول القومية للتعامل مع التحديات التي تواجهها الشركات المتعثرة، وتقوية المراكز المالية للبنوك المحلية، ولحماية الاقتصاد الماليزي من أية اضطرابات ناشئة في الأسواق الخارجية، وفي سبتمبر من عام 1998 تم ربط العملة الماليزية بالدولار عند معدل 3.8 رينجت لكل دولار، كما فرضت الحكومة قيوداً يتمثل في أن لا تقل مدة الاستثمار قصيرة الأجل عن 12 شهراً، وذلك لمواجهة الآثار السلبية من وراء قصر الفترة الزمنية على أسواق رأس المال. إلا أن هذه القيود تم التخلي عنه عام 1999 عندما بدأ الاقتصاد الماليزي في استعادة عافيته، ففي عام 1999 استطاع الاقتصاد الماليزي أن يخرج من معدل الانكماش الذي كان يساوي (6%) ليحقق نمواً بلغ 8.5%. كما استطاعت ماليزيا أن تواجه الضغوط التضخمية بقدر كبير من النجاح الذي زاد من قوة الاقتصاد الماليزي في مواجهة الصدمات (أنظر الشكل رقم 5).

التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقارنة في الاقتصاد السياسي

الشكل رقم (5): تطور متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، سنوياً وكل خمس سنوات



المصدر: شكل تم إعداده من قبل الباحثين من واقع بيانات البنك الدولي.

وكان استمرار النمو الاقتصادي المتسارع في بداية التسعينيات قد خلق عدداً من المشكلات، وأدى إلى تأجيل عدد من الإصلاحات المؤسسية والهيكلية، ومن ثم كانت الأزمة المالية فرصة لتنفيذ هذه الإصلاحات الهيكلية ووضع أسس النمو المستدام وزيادة قدرة تحمل الاقتصاد للصدمات الاقتصادية، وقد تم ذلك من خلال سياسات قصيرة الأجل هدفت إلى تثبيت سعر الصرف وتقليل الضغوط التضخمية واتخاذ عدد من إجراءات التكييف الهيكلي.

لقد شملت هذه الإجراءات إصلاح المؤسسات المالية من خلال عمليات الدمج الاقتصادي لعدد من البنوك المحلية، وإعادة هيكلة القطاع التعاوني والقطاع الحكومي نحو مزيد من تحمل مسؤولية نتائج النشاط الأجنبي في ملكية بعض المشاريع الصناعية الوطنية، وبصفة خاصة الصناعات الموجهة نحو التصدير، وكخطوة هامة قامت الحكومة الماليزية بإنشاء هيئتين لتواجه مشكلة المؤسسات المتعثرة مالياً، واستطاعت الحكومة بذلك إعادة هيكلة 82.1% من إجمالي ديون المؤسسات البنكية عام 2001.

لقد أدت هذه الإجراءات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي عام 2000 تدريجياً ثم بدأت الحكومة الانتقال نحو برنامج التحويل في نهاية عام 1999 وبداية العام 2000، ففي الشهور الأولى من عام 2001 تم الإعلان عن خطة التنمية الثامنة (2001/2005)، والتي كانت جزءاً رئيسياً من جهود الحكومة الماليزية لبناء اقتصاد ماليزي قوي وقادر على المنافسة، وهو ما انعكس على النمو الاقتصادي الذي وصل لنسبة 8.5% في مرحلة ما بعد الأزمة.

ومما سبق يمكننا حصر مجموعة الإجراءات والقرارات الحكومية في مواجهة الأزمة المالية التي عانت منها ماليزيا في العام 1997، وذلك على النحو التالي:

1. فرض مجموعة من الشروط على الاستثمارات الأجنبية. بحيث لا تزيد نسبة امتلاك الأجانب للشركات والبنوك الماليزية عن نسبة 30% وفي قطاع التأمين عن 51% وليس التحرر الكامل للاقتصاد الماليزي كما كان يطالب صندوق النقد الدولي.
2. وقف سوق تداول العملة الماليزية الرينجت في الخارج، ومنع المضاربين في العملات من النفاذ إلى الأسواق التي يتوافر فيها، وقد تم ذلك الإجراء من خلال تهديد الحكومة الماليزية بأنه إذا لم تتم إعادة كميات الريجنت الموجودة خارج البلاد خلال شهر واحد لن يسمح لها بدخول البلاد مطلقاً أي أنها لن تكون لها قيمة، مما أسهم في حرمان تجار العملة من التلاعب في أسعار الصرف والمضاربة بالعملة الماليزية (الرينجت).
3. تثبيت سعر صرف الريجنت عند 3.8 مقابل الدولار.
4. فرض نظام يقضي بمنع إعادة تصدير السندات والأوراق المالية لبلدن المنشأ لمدة عام.
5. إنشاء مجموعة من الهيئات والشركات الحكومية لتحسين أوضاع الشركات المتعثرة مالياً محاوله بذلك إعادة تشغيلها من جديد، فأنشأت شركة لإدارة الأصول التي اشترت كل الديون المعدومة الكبيرة التي وصلت لأكثر من 17% مقارنة بمعدلات ما قبل الأزمة التي كانت قد وصلت إلى 3%، مما مكن تلك الشركات المتعثرة أن تعود مرة أخرى لعملها، أما الشركات الأخرى الأقل تأثراً فقد أعيد هيكلة ديونها بمساعدة لجنة إعادة هيكلة الديون. أما بالنسبة للبنوك فقد أعيد تمويلها عبر

التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقارنة في الاقتصاد السياسي

الصندوق الذي أسسته الحكومة بغرض مساعدة البنوك المتعثرة مالياً للنهوض والعودة من جديد.

ب- الإجراءات والقرارات التي اتخذت نتيجة الضغوط الداخلية والخارجية

لقد أدارت القيادة السياسية في ماليزيا ظهرها لجميع الضغوطات سواء الداخلية منها أو الخارجية، واتبعت أسلوباً اعتمد على التخطيط والتنظيم والتوجيه والتنسيق والرقابة في مواجهة الأزمة فكل قرار أو إجراء اتخذته الحكومة الماليزية في تلك الفترة كان مبني على دراسات وأسس علمية، فلم تلجأ الحكومة الماليزية لصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى لأنها كانت تعي أن الهدف الأساسي للصندوق وتلك المؤسسات هو فتح الأسواق الماليزية كي تتمكن الشركات الأجنبية من القدوم والاستيلاء على إدارة الأعمال المحلية.

ويقول محاضير محمد بهذا الصدد "أن ماليزيا لم تكن لديها الحاجة للاستدانة من صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، فنحن لم نكن بحاجة إلى المال لسداد الديون، ولكن الأهم من ذلك هو توافر العزيمة للمضي قدماً ضد الأطماع الاقتصادية، فقد وجدنا أن الحل يكمن في اتفاقيات "برايتون وودز" نفسها لأن هذه الاتفاقيات دعت إلى تبني أسعار صرف ثابتة وليس إلى تقويم أسعار الصرف"، ويضيف محاضير محمد بقوله "أن الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال كان لديها عجز في الموازنة العامة لأنها كانت في حالة حروب، وبالتالي كانت في حاجة إلى مزيد من المال وهو ما أدى إلى ظهور عجز لديها في الموازنة، ونتيجة لذلك لم تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية باتفاقيات "بريتون وودز" مما جعل عملتها تحت التهديد فقد كان الدولار يوازي (1/0.35) من أوقية الذهب، ولكنه بدأ بعد ذلك في الانخفاض وهو ما حدث أيضاً للجنه الإسترليني، ونحن كنا وقتها في منطقة الإسترليني ولم يبلغونا وقتها أنهم خفضوا قيمة العملة، وبالتالي فإن كل شخص عليه أن يدرس نقاط الضعف في أية صيغ اقتصادية قائمة واكتشافها فإن ذلك سيساعد على الاستقلال ويحقق النجاح".

لقد رفعت القيادة الماليزية شعاراً يحمل عنوان "الاعتماد على الذات" محاوله بذلك إيجاد طرق لإدارة الأزمة وفق الإجراءات الوطنية، فلم تكثر القيادة السياسية في ماليزيا

لأية ضغوط سواء كانت داخلية كمطالب بعض النخب السياسية وأحزاب المعارضة بأخذ قراراً يقتضي بالاعتماد على مؤسسات التمويل الدولية لحل الأزمة وتعزيز الديمقراطية وفق الرؤية الغربية، فأدار بذلك "محاضير محمد" ظهره لتلك المطالب بل وقاومها وحشد ضدها الرأي العام المحلي محاولاً إجهاضها وهذا ما تحقق بالفعل، وأما بالنسبة إلى المطالب الخارجية التي تمثلت في ضغوط آلة الدعاية الغربية في نشر القيم الرأسمالية وإظهار كل من يعارضها بأنه فاسد وسلطوي ولا يقدر على إيجاد الحلول. حيث دعت هذه الآلة الدعائية الموجه من قبل الغرب إلى تبني المبادئ التي يقوم عليها السوق الحر الذي يسعى على تأكيد أن وجود الحكومات لم يعد ضرورياً لأن السوق الحر سوف يحدد سلوك الحكومات ويجعلها عرضة للمحاسبة وأكثر شفافية وقل فساداً، ولكن الأسواق وجدت لكي تمكن المستثمرين من كسب المال وتعظيم الأرباح، وليس من أجل صياغة حاجة الشعوب أو رفاهية المجتمع، فرجال الأعمال ليسوا منتخبين من قبل الشعب لكي يهتموا برفاهيته، ولو أنهم انتخبوا فإن ذلك يحدده مالكو الأسهم، وهؤلاء يهتمون فقط بعوائدهم أو أنصبتهم والمكاسب المالية التي يحققونها، ولهذا فمن غير الصحيح الاعتقاد بأن السوق الحر سوف ينظم أداء الحكومة بهدف بناء أمه أو مجتمع أفضل، إن الحكومات وبخاصة الحكومات الديمقراطية تدين بكل شيء لشعوبها وتسعي لتحقيق رفاهيتها وتنمية أمتها.

ومع ذلك نجد البعض يتحدثون اليوم عن السوق الحر كما لو كان ديناً يجب على كل شخص أن يقبل به، وأن نقد يوجه لدور السوق في صياغة التنمية أصبح كضراً غير مقبول به. إن مفهوم السوق الحر لا بد من إتباعه والاعتقاد به من جانب الفقراء والأغنياء على السواء.

خلاصة القول، لقد اعتبرت ماليزيا أن اللجوء لصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى انتقاصاً من سيادتها الوطنية كما انه سيسمح بالنظر في السياسات الخاصة بدعم السلع الاستهلاكية، وهو دعم مقرر لأسباب سياسية وليست اقتصادية، فضلاً عن احتمالات مناقشة السياسات الاقتصادية الماليزية التي تمنح عنصر المالاوي معاملته تفضيلية في العقود والحصص التي قد يؤدي إلغاؤها إلى عودة الاضطرابات.

سابعاً: عوامل نجاح إدارة الأزمة في الحالة الماليزية

تمثلت الأزمة المالية التي وقعت في دول جنوب شرق آسيا في عام 1997، حصر عثرة في طريق النمو الذي سلكته النُمور الآسيوية، وبعد أن كانت تجربة تلك الدول تعتبر مثلاً يحتذى به في النُمو أصبحت درساً للعبرة، وبعد مرور فترة الذروة للأزمة أصبح التساؤل المطروح في هذا الصدد هو: هل نجحت تلك الدول في الخروج من تلك الأزمة دون المساس بسيادتها الوطنية؟ وإلى أي مدى نجحت في إزالة ذلك العائق عن طريق النُمو؟

والحقيقة أن وجود إجابة عامة تصلح للتعميم على كل الدول التي عانت من الأزمة يعد أمراً صعباً، فلكل دولة خصوصيتها وأدائها فضلاً عن تفاوت درجات الأزمة وطرق العلاج، ولكن من وقائع المتابعة والبيانات المتوفرة يمكن القول بأن ماليزيا تمتعت بإدارة جيدة للأزمة أدت في النهاية للحفاظ على سيادتها الوطنية دون انتهاك، فكانت صفات العلاج الماليزية التي اعتمدها الحكومة بقيادة رئيس وزرائها الأسبق "محاضر محمد" فعالة ولها خصوصية يستوجب الوقوف عندها. كما كان لها خصوصيتها في طبيعة المشكلة وأبعادها، ولعل تلك الخصوصية تكمن في أن برنامج العلاج كان وطنياً 100% وتم بعيداً عن صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى. مع العلم أن تكلفة هذا العلاج دفعها المواطن الماليزي من رفاهية التي كان يتمتع بها، والمؤشرات التالية في جدول رقم (1) توضح مدى النجاحات الماليزية في إدارتها للأزمة.

جدول رقم (1): المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الماليزي

فترة ما بعد الأزمة	فترة الأزمة	المؤشرات
(1999)	(1998 - 1997)	
3.8 رينجت	5.8 رينجت	العملة المحلية (الرينجت) مقابل الدولار
8.5%	(-6%)	معدلات النُمو
أقل من 3%	أكثر من 12%	معدل التضخم
9.2%	23%	معدل البطالة
84.5 مليار دولار	42.25 مليار دولار	قيمة الصادرات
65.5 مليار دولار	36.68 مليار دولار	قيمة الواردات
(15%)	(-50%)	نسبة الزيادة في نمو الصادرات
19 مليار دولار	5.57 مليار دولار	الفائض في الميزان التجاري

المصدر: التقرير الاقتصادي المشترك لوكالة التصنيف الماليزية والبنك المركزي الماليزي لعام 1999، ص 142.

ويرى العديد من الخبراء والمحللين السياسيين والاقتصاديين أن الحكومة الماليزية التي قادها «محاضير محمد» خطت لتجعل من ماليزيا بلداً صناعياً بالكامل في عام 2020، وقد نجحت ماليزيا في اجتياز الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي عصفت بها عام 1997، وأدت تلك الأزمة إلى فقدان العملة الماليزية (الرينجت) لبعض من قيمتها والكثير من التداعيات السلبية الأخرى، واستطاعت الحكومة الماليزية خلافاً لجميع التوقعات وفي فترة وجيزة من إخراج الاقتصاد الماليزي من كبوته ووضعته مجدداً ليس على طريق الانتعاش البطيء فقط، بل على طريق النمو وبمعدلات مرتفعة قياساً بالدول التي تعرضت للأزمة، ولعل أهم ما يميز النجاح الماليزي في إدارته للأزمة هو أنه تم دون أية مساعدة من المنظمات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها «صندوق النقد الدولي» أو وصفاته العلاجية أو إن شئنا القول الوصفات الإصلاحية التي ثبت إخفاقها بعد ذلك وخصوصاً في الدول النامية وعلى رأسها اندونيسيا في فترة الأزمة، ويستعرض هذا الجزء من الدراسة مظاهر نجاح ماليزيا في إدارتها للأزمة، والأسباب التي ساهمت في ذلك النجاح والمحافظة على سيادة الدولة الماليزية من الانتهاكات.

أ- ماليزيا بعد الكبوة (مظاهر النجاح)

تعد الخطة الخمسية لماليزيا (1996/2000) هي السابعة، وتأتي أهمية تقويم الأداء الاقتصادي خلالها من شمولها للبعد الزمني الذي شهد فترة انفجار الأزمة وفترة اجتيازها وما تضمنه ذلك من مؤشرات النجاح للتجربة الماليزية، حيث تعتبر ماليزيا صاحبة أفضل أداء اقتصادي في إقليم جنوب شرق آسيا بعد هذه الأزمة التي وصفت بالصاعقة، وسيتم تناول هنا أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي في الفترة التي أعقبت الأزمة الآسيوية في عام 1997، وذلك النحو التالي:

1. ارتفاع معدلات النمو بنسبة 8.5%:

نجاح الاقتصاد الماليزي في الخروج من عنق الزجاجة تشير إليه الأرقام والإحصاءات المنشورة حول معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع قيمة الصادرات وانخفاض قيمة الواردات لتحقيق فائض في الميزان التجاري بلغ 19 مليار دولار، ونتيجة للسياسات الجيدة

التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقارنة في الاقتصاد السياسي

والعوامل التي سبق الحديث عنها، فقد سادت روح التفاؤل لدى المنظمات والمؤسسات المحلية في ماليزيا، مما حدا بهذه المؤسسات إلى رفع سقف التوقعات الايجابية، فقد أشارت الإحصاءات المنشورة في ذلك الحين إلى أن النمو في الدخل القومي للبلاد سيرتفع في ذلك الوقت (عام 2000) إلى 6.1%، وكذلك أكد البنك المركزي من جانبه أن معدل النمو في الدخل القومي سيسجل ارتفاعاً قد يصل 8.5% خلال عام 2000، وسيكون معدل التضخم أقل من 3% والبطالة ستكون في حدود 9.2% وهذا ما تحقق بالفعل، وقد أعلنت وكالة التصنيف الماليزية في تقريرها للربع الأول من عام 2000 «أن الاقتصاد الماليزي قد شهد أداءً قوياً في أعقاب النمو الكبير في الإنتاج الصناعي مرفقاً بطلب مرتفع على الصادرات والواردات»، وأضاف التقرير أيضاً «أن نمو الواردات على الرغم من تجاوزه معدل نمو الصادرات أظهر أن الطلب الداخلي في طور الارتفاع، مشيراً إلى أن هذا الأمر بالغ في الأهمية لأنه يضمن حدوث تعاف مستدام، وبشكل يمتص أي مخاطر قد يولدها التباطؤ الاقتصادي الأمريكي أو تتعرض له الصادرات الماليزية».

2. ارتفاع معدلات نمو الصادرات بنسبة 15%:

تشير الإحصاءات الواردة من تقرير وكالة التصنيف الماليزية الصادر في سبتمبر 1999، أن الصادرات الماليزية نمت خلال عام 1999 بنسبة 15% عما كانت عليه عام 1998، وبلغت قيمة هذه الصادرات نحو 84.5 مليار دولار، وهذه القيمة تمثل 2% من إجمالي الصادرات العالمية، أما قيمة الواردات فبلغت نحو 65.5 مليار دولار مشكلة ما نسبته 1.1% من إجمالي الواردات العالمية، وتشكل الصادرات الصناعية نحو 80% من إجمالي الصادرات الماليزية، والتي بلغت في عام 1999 نحو 61.3 مليار دولار بزيادة وصلت 33.3% عن عام 1997.

3. ارتفاع الفائض في الميزان التجاري إلى 19 مليار دولار:

لقد أظهرت إحصاءات وزارة التجارة الماليزية التي أعلن عنها في الأول من مايو 2000، أن إجمالي الصادرات في الفصل الأول من عام 2000 قد بلغ 84.4 مليار رينجت (25 مليار دولار أمريكي) مقابل 69.3 مليار رينجت لنفس الفترة من العام السابق، أما إجمالي

الواردات فارتفع خلال المدة نفسها من 53.7 مليار رينجت إلى 68.2 مليار أي ما يعادل (19 مليار دولار).

ويذكر أن الاقتصاد الماليزي قد مر في عام 1985 بأزمة مماثلة حينما تراجع إجمالي الناتج القومي بمعدل 1.2%، لكنه استطاع بعدها وعلى مدار 11 عاما أن يحقق طفرة اقتصادية كبيرة استمرت حتى منتصف عام 1997، وكان متوسط النمو السنوي في الناتج المحلي يدور في محيط 8% سنوياً، لكن بفعل الأزمة انخفضت معدلات النمو لتحقيق مستويات منخفضة وصلت إلى (6-%)، وبعد ما بلغت معدلات النمو في ماليزيا في عام 2000 كما توقعه البنك المركزي الماليزي وهو 8.5% فإن الاقتصاد الماليزي يكون بذلك قد تعافى من الأزمة المالية بشكل كامل، وعاد إلى ما كان عليه قبل أزمة عام 1997. علاوة على ذلك نجد أن التجربة الماليزية في إدارة الأزمة والتي خاضها «محاضير محمد» قد نجحت بشكل فاق كل التوقعات، وأقلق الكثير من مخططي ورسمي السياسات الاقتصادية الدولية.

ب- أسباب النجاح الماليزي في تخطي الأزمة المالية لعام 1997 :

لقد تعددت الأسباب التي أدت لتخطي ماليزيا لأزمته المالية في العام 1997، بين أسباب تتصل بواقع المجتمع الماليزي أو ما يعرف بـ «أسباب الوضع القائم»، وأسباب خلقتها القيادة الماليزية أو ما يعرف بـ «أسباب إدارية»، وهي على النحو التالي:

(1) أسباب الوضع القائم:

■ المشاركة الشعبية في جهود التنمية ومواجهة الأزمة:

لقد نجحت الحكومة الماليزية بقيادة «محاضير محمد» من حشد التأييد الشعبي لها في برامجها الموجهة لإعادة ماليزيا إلى ما كانت عليه قبل وقوع الأزمة، مما أدى إلى زيادة الشعور بين الطبقات والطوائف في ماليزيا بالتكامل الاجتماعي والتمسك بالهوية الماليزية، مما أعطى للنظام الشرعية الكاملة، بحيث تكون لدى جميع الطبقات شعور بأهمية تخطي الأزمة لتحقيق المصلحة العامة، والاستفادة الحقيقية من عملية نمو قادمة أدت إلى تضافر الجهود

التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقارنة في الاقتصاد السياسي

وتقبل جميع القرارات الحكومية للخروج من الكبوة التي أحدثتها الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا في عام 1997.

■ الاعتماد على الذات:

لقد تحقق الجهد التنموي بالإضافة إلى النجاح في تخطي الأزمة المالية الطاحنة في عام 1997 بفضل الاعتماد على الذات من قبل الحكومة الماليزية، فلم تعتمد ماليزيا على المعونات الأجنبية بشكل كبير لدفع عملية التنمية أو المساعدات الخارجية لتخطي الأزمة، بل رسمت لنفسها سياسات اقتصادية وفق حدود إمكانياتها المتاحة لدفع عملية التنمية والنهوض من الكبوة التي أحلت بها في عام 1997، فلقد رفضت الحكومة الماليزية بقيادة ”محاضر محمد“ تدخل صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية لحل أزمتها فكانت بذلك أول الدول التي نهضت من هذه الأزمة دون المساس بسيادتها الوطنية واستغلال اقتصادها من قبل قوى خارجية تحاول التغلغل وتوجيه الاقتصاد الماليزي لما يخدم مصالحها ومصالح دول أخرى في إقليم جنوب شرق آسيا، لقد ضربت ماليزيا مثلاً يحتذى به في التغلب على الصعوبات التي واجهتها من خلال التدابير الذاتية دون مساعدة خارجية، ووفرت سياسة الاعتماد على الذات لماليزيا دافعاً قوياً لحيازة الأفكار الناجحة من التجارب الأخرى، ولعل استمرار الشركات الماليزية وبقوة في نموها ودفعها لعملية النمو خلال فترة الأزمة خير دليل على ذلك مثل شركة البترول الوطنية ”بتروناس“ وشركة الخطوط الجوية الماليزية ”ماس“ وشركة السيارات الوطنية ”بروتون“ خير شواهد على هذا النجاح، فكل واحدة من هذه الشركات تعتبر رائدة على المستويين الإقليمي بل والعالمي.

■ الموضوعية السياسية والتصحيح:

يتميز الزعماء والسياسيون في ماليزيا بالموضوعية السياسية التي تعني أن الفشل في تحقيق الأهداف الاقتصادية أو تنفيذ السياسات المعلنة يقابله اعتراف صريح بالخطأ والبحث عن بدائل أخرى، فلم تكن المكابرة السياسية تخطر على أذهان صانعي القرار حتى عندما يرتبط الفشل ببرنامج الحزب الحاكم، فماليزيا أخذت بسياسات التحرر والانفتاح الاقتصادي

عندما انخرطت بتيار العولمة وعند حدوث أزمة 1997 (الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا)، استبدلت هذه السياسة وأغلقت أبوابها بوجه المستثمرين الأجانب لحماية البلاد من استمرار الانهيار الاقتصادي، والأمر الجدير بالتنويه والثناء عليه أن السياسات العامة في ماليزيا كانت موضع مدارس وتقويم دائمين من قبل السياسيين على السواء في النظام الماليزي.

■ الانضباط والالتزام في الحدود المعيشية المتاحة:

من أهم السمات التي تميز بها المجتمع الماليزي هو أسلوب الحياة البسيطة مع عدم الإسراف في الحياة المعيشية، ومن ثم فقد ساهم هذا الأسلوب الحياتي للمجتمع الماليزي على هذا المنوال في تعزيز قيم أخرى مثل: المحافظة على الثروة القومية، وحسن استغلال الموارد وتوظيفها، وكان لهذه السمة بالذات تأثيراً إيجابياً على القرارات التي اتخذتها الحكومة في مواجهة الأزمة، حيث تم تقليل الإنفاق الحكومي ورفع الدعم عن بعض السلع والخدمات، حيث لم تواجه تلك القرارات أية معارضة أو احتجاجات شعبية خلال فترة الأزمة.

(2) الأسباب الإدارية:

■ الإدارة الجيدة للأزمة:

لقد عملت حكومة ماليزيا منذ استقلالها على اختيار موظفين مؤهلين لتقلد الأعباء الإدارية ذات المستوى الرفيع، فاستعانت بفكرة المجالس الاقتصادية والوزارات المتخصصة لإنجاز أهداف محدد وفق خطط تنموية مدروسة، ويبرز هذا الاتجاه في إنشاء «محاضير محمد» وقت الأزمة وتحديداً في شهر ديسمبر 1997 للمجلس الوطني للأداء الاقتصادي لإدارة هذه الأزمة، وظلت اللجنة التنفيذية للمجلس تجتمع يومياً طوال فترة الأزمة لفحص مختلف أنشطة الاقتصاد الماليزي من حيث الأداء التجاري وأسعار الفائدة والاحتياطات الخارجية وعمليات الاقتراض بالبنوك، وغير ذلك من عمليات نقل البضائع وفرص العمل والبطالة والمقاولات، وذلك لاتخاذ ما يلزم لمعالجة أي خلل ينتج في هذه القطاعات المختلفة.

التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقارنة في الاقتصاد السياسي

وعلى الرغم من أن تلك السياسات التي اتخذها «محاضر محمد» في مواجهة الأزمة تعرضت لانتقادات عديدة من قبل وسائل الإعلام الغربية ومؤسسات التمويل الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، حيث وصفت بأنها متخلفة وغير مجدية ولن تفيد في معالجة الأزمة، ولا تعدو أن تكون سوى وسيلة للحيلولة دون الإطاحة بحكومة «محاضر محمد» على غرار الإطاحة بحكومة «سوهارتو» في اندونيسيا، وأن «محاضر محمد» بذلك تخلى عن نظام الاقتصاد الحر، إلا أنه لم يأبه بهذه الانتقادات وأوضح للشعب الماليزي بأن الهدف الحقيقي للمضاربين بعملات دول جنوب شرق آسيا هو وضع اقتصاديات دول المنطقة وماليزيا تحت السيطرة الكاملة للنفوذ الأجنبي، وبالتالي حرمان الشعب الماليزي من كافة المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي حصلوا عليها في ظل السياسة الاقتصادية القائمة.

وقد شبه «محاضر محمد» قيام المضاربين الغربيين بتدمير عملات الدول الآسيوية ثم محاولة شراء الأصول المالية والشركات في هذه الدول بأرخص الأسعار بدعوى إنقاذ اقتصادياتها «بالسارق الذي يقوم بسرقة النقود من شخص ثم يرد له نصف هذه النقود بدعوى مساعدته»، وكما لاحظنا أن ماليزيا قد نجحت عبر تلك السياسات في التغلب على أزماتها الاقتصادية بحلول عام 1999، وقد أدى هذا النجاح الماليزي إلى تخوف المضاربين الغربيين من قيام الدول الآسيوية الأخرى بتبني السياسات الماليزية للسيطرة على سعر الصرف، وبالتالي تعرضهم لخسائر فادحة، وقد أسهمت هذه العوامل كلها في قيام هؤلاء المضاربين بتخفيض مضارباتهم وأنشطتهم بعدما أصبحت خطراً عليهم وعلى الدول المتقدمة ذاتها، وبذلك نجحت ماليزيا إلى حد كبير في تحقيق أهدافها في الخروج من الأزمة، والارتقاء بالاقتصاد الماليزي بعد أزمة 1997.

■ فاعلية السياسات الاقتصادية المختارة:

واحد من الأسباب الرئيسية للنجاح الماليزي في تخطي الأزمة هو تطبيق العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية في مواجهة الأزمة بأسلوب فعال، فالأداء الكلي للاقتصاد الماليزي للفترة التي أعقبت الأزمة تميز بالاستقرار، مما وفر بيئة مواتية لنمو المدخرات المحلية التي أنقذت ماليزيا من اللجوء للمنظمات الاقتصادية العالمية وعلى رأسها صندوق

النقد الدولي، مما أدى للمحافظة على السيادة الوطنية لماليزيا من دون إنتهاك، وتمت إدارة مشكلات التضخم المالي والبطالة بعناية فائقة مع زيادة السلامة في النظام المصرفي الذي فرضت عليه بعض القيود في تحويل العملة إلى خارج ماليزيا، والذي يعد الآلة الرافعة لتدوير الأموال في عملية الإنتاج.

هذا، وقد لعبت الدولة دوراً مهماً في تخصيص الموارد بكفاءة عالية، حيث أنها وجهت تلك الموارد نحو الاستخدامات والاستثمارات ذات الإنتاجية العالية، مما أدى إلى رفع نسبة الصادرات إلى 15% ودفعت معدلات النمو لتصل إلى نسبة 8.5%، وقد استخدمت الحكومة مزيجاً من آليات اقتصاد السوق والتدخل الحكومي عند اتخاذ قرارات متعلقة بنوعية السياسات التجارية أو المالية المستهدفة.

ويكمن سر النجاح الذي حققته ماليزيا في العامين التاليين للأزمة المالية (1998/1999) إلى الإجراءات الحمائية العاجلة التي اتخذتها الحكومة، والتي كان في حقيقتها تثبيت العملة الماليزية أمام الدولار الأمريكي لتساوي (3.8 رينجت) ومنع تحويلها إلى الخارج، وفرض القيود على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من وإلى ماليزيا، وخفض الإنفاق الحكومي العام، وفتح الشركات والمؤسسات المراد خصصتها أمام الماليزيين وأغلقها أمام الشركات الأجنبية، وتقديم الإعفاءات الضريبية لتحفيز القطاع الخاص، وشددت الحكومة الماليزية في ذلك الوقت على تطبيق هذه الإجراءات بشكل ملحوظ، وذلك لسببين، الأول؛ لأنها كانت ناجحة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الموضوعية في مواجهة الأزمة وخاصة في وقت تدهور قيمة العملة، ووضع البلاد على طريق النمو والتقدم الاقتصادي من جديد، فقد حفزت تلك السياسات التي طبقت خلال هذين العامين الطلب الداخلي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الاستهلاك الخاص والإنفاق الاستثماري. أما السبب الثاني؛ فيكمن في إجراءات منع أي محاولة جديدة للمضاربة على العملة وتخفيض قيمتها، هو ما أكده رئيس الوزراء الماليزي «محاضر محمد» بقوله «إن الاقتصاد الماليزي ينتعش، لأننا نرفض قيوداً معينة، ولسنا متأكدين ما إذا كانت هناك هجمات ستشن على العملة إذا رفعنا هذه القيود».

التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقارنة في الاقتصاد السياسي

■ أثر إدارة «محاضير محمد» للأزمة المالية على السيادة الوطنية الماليزية:

تعتبر الأزمة المالية الطاحنة التي عصفت بكثير من بلدان دول جنوب شرق آسيا عام 1997 بحق أكثر الأزمات المالية شراسة، فقد استطاع "محاضير محمد" أن يتبع أسلوباً خاصاً في إدارته لتلك الأزمة لخصت في إحدى مقولات الملاوي الذي ينتمي إليهم وهي "إذا ما ضللت الطريق فعليك أن تعود إلى خط البداية"، ومن هذا المنطلق اتسمت إدارة "محاضير محمد" لهذه الأزمة بخصوصية فريدة من نوعها تمكن من خلالها (وذلك على عكس كثير من دول جنوب شرق آسيا الأخرى) من اجتيازها بسلام من خلال رؤية وطنية تحددت علاجات صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى.

وبالرغم ما نتج عن هذه الأزمة من خفض لقيمة العملة الوطنية الماليزية بنسبة 50% إلا أن "محاضير محمد" تمكن من اتخاذ مجموعة من الإجراءات لوقف هذا التدهور، وذلك دون اللجوء إلى حلول خارجية يفرضها صندوق النقد الدولي أو غيره، والتي رفضها منذ البداية نتيجة لما يمكن أن تتسبب فيه من كارثة - على حد قوله - على ماليزيا نظراً لفلسفة هذه المؤسسات القائمة على ما أطلق عليه "المنافسة المطلقة غير المقيدة" التي يمكن أن تضر بالاقتصاد الماليزي، إضافة إلى إغفالها لمبدأ العدالة في توزيع الفرص (العدالة الاجتماعية) وحرصها على مضاعفة الربح للأغنياء على حساب الفقراء.

هذا بالإضافة إلى رفض "محاضير محمد" لذلك العلاج الذي سيكون بمثابة "طبيب يصف دواء واحد لعلاج كل الأمراض"، وفي إطار هذا السياق تمثلت رؤيته في محاولة استحداث سبل موائمة لمواجهة الأزمة تمكن ماليزيا من خلالها من تسديد مديونياتها بالرغم من انهيار سعر عملتها المحلية، وتنامي عمليات سحب رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل.

لقد انتهج "محاضير محمد" لتجاوز هذه الأزمة ما عرف بنظام التحكم والسيطرة بالتبادل الانتقائي غير التقليدي الذي استند إلى وقف تبادل العملة الوطنية الماليزية في الخارج، وذلك من خلال تجميد حسابات هذه العملة مع تثبيت سعر الصرف، وفرض نظام يقضي بمنع إعادة تصدير السندات والأوراق المالية إلى بلدان المنشأ لمدة عام نظراً لعدم استقرار الأسواق المالية في ماليزيا.

ومع الاستقرار النسبي للوضع الاقتصادي القائم شغل موضوع إعادة البناء فكر "محاضير محمد" وهي المهمة التي اعتبرها لا تقل أهمية عن الترتيبات التي تتخذها الدول ما بعد الحروب، بل أنه أكد على خطورة تداعيات أزمة 1997 مقارنة بالتدمير الذي ينجم عن الحروب ولاسيما لما تتعرض له الدول من انتهاك لسيادتها الوطنية من جرائمها، وذلك لجهل ماليزيا في سياق هذه الأحداث بأعدادها أو حلفائها على عكس ما يحدث في الحروب، مع عدم تأكدها مما أسماه بـ "قواعد اللعبة" التي يجب أن نتجنبها لمواجهة مثل هذه التحديات التي يمكن أن تتكرر.

ولعلّ من أهم التداعيات لإدارة "محاضير محمد" لهذه الأزمة تلك التي تمثلت في رفضه للرؤية الغربية التي تتهم كثير من القيادات الآسيوية بالفساد وعدم الأمانة وفي هذا الصدد يقول في المحاضرة التي ألقاها في جامعة القاهرة في عام 2000 بأنه "وفقاً للإعلام الغربي، فإن السبب وراء فقد الناس في دول جنوب شرق آسيا للثقة في أنظمتها هو أننا فاسدين، وأنا لم يكن لدينا شفافية وأنا نمارس كل صور المحاباة والفساد، ولكننا نرد على هذه الادعاءات من خلال إنجازاتنا التي شهدتها بلداننا خلال الثلاثين سنة الماضية"، وتعد تلك الرؤية التي ارتأى "محاضير محمد" تجذرهما في الفكر الغربي نتيجة قناعة هذا الأخير "بتفوق الرجل الأبيض". كما انتقد الدعاية الغربية التي تندد بمن لا ينتهج الفكر التنموي الغربي الذي ابتكرته في الأساس الدول الغنية التي وصلت إلى مستوى التقدم من التنمية والنمو بعد أكثر من قرن من الزمان، وهو ما يشير إلى صعوبة تبني الدول النامية لهذه الفكرة وتحريير نظمها لصالح الدول الغنية.

وعلى نفس الصعيد أثار أسلوب إدارة "محاضير محمد" للأزمة الاقتصادية مخاوف العديد من الخبراء الغربيين باعتباره تحدياً لأسلوب صندوق النقد الدولي في الإصلاح الاقتصادي الرأسمالي في ذلك الوقت.

التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقارنة في الاقتصاد السياسي

ج- مقاومة "محاضر محمد" لمطالب صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى

يعتبر تدخل صندوق النقد الدولي في سيادة الدول، أي التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول التي تعرضت للأزمة من أهم عوامل تفاقم الأزمة المالية التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا في عام 1997، فمنذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي والولايات المتحدة تسعى لتهيئة الساحة الدولية أمام شركاتها العملاقة وذلك ما أطلقت عليه بـ "التحرر الاقتصادي"، واستخدمت لذلك أدواتها الاقتصادية القوية من خلال صندوق النقد والبنك الدوليين تحت اسم "برامج التعديل الهيكلي"، ومع ضخامة الجهود التي بذلتها لتحقيق هذه السياسة إلا أنها لم تؤت ثمارها، وكانت نتائجها محدودة للغاية، وظل الأمر على هذا الحال إلى أن أتت الفرصة الذهبية وهي اندلاع الأزمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا في عام 1997.

لقد كان "محاضر محمد" شديد الملاحظة في هذا الشأن فدعا الدول الآسيوية لإنشاء منتدى آسيوي بعيداً عن الولايات المتحدة مما أثار مخاوف الأخير من أن تلقى الدعوة القبول، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، ومن ثم كان تفجير هذه الأزمة التي أجهزت على التراكم الرأسمالي الذي تحقق لدول جنوب شرق آسيا خلال السنوات السابقة للأزمة، وأكدت الدور الأمريكي الاقتصادي في المنطقة، ولعل هذا ما يفسر الخطاب السياسي لمحاضر محمد "رئيس الوزراء الماليزي الأسبق" بصدد الأزمة والذي يحمل الولايات المتحدة والغرب مسؤولية حدوثها.

وأوضح "محاضر محمد" في خطابه أمام مؤتمر الدول الخمسة الذي عقد في جامايكا في فبراير من عام 1999 نقده لصندوق النقد الدولي بقوله: "إن قبول مساعدة من صندوق النقد الدولي لحل الأزمة الآسيوية، ارتبط بمزيد من الانفتاح الاقتصادي لدخول منظمات الأعمال الأجنبية، وهو وضع يؤدي إلى ابتلاع البنوك والشركات والصناعات الدولية، ويضعف من سلبات العوالة ويضعف الأنظمة السياسية وينال من شرعيتها وبقائها، إضافة إلى تآكل السيادة الوطنية للدولة"، وفي خطابه في قمة الألفية الجديدة عام 2000 قال "إن السوق الحر لم يعد أكثر من اسم جديد للرأسمالية فحجم رأس المال اليوم لا يمكن تصديقه،

لقد قيل أن الاتجار في العملة يوازي أكثر من 20 ضعف حجم التجارة العالمية، وعندما نستخدم هذه الأموال لبيع وشراء العملات فإن الاقتصاديات يمكن أن تتعرض لاضطرابات شديدة، وهو ما يؤدي إلى إنعاش وإثراء المضاربين وإفقار الأمم وإغراقها في الفتن والعنف والحروب وقلب أنظمة الحكم، بالإضافة للنيل من السيادة الوطنية للدولة“ ، وأضاف ”محاضر محمد“ بقوله ”إن ماليزيا جربت عولمة رأس المال وكادت أن تدمر بسببها، ولحسن الحظ كانت قادرة على تطوير أسلوبها الخاص لإعادة بناء اقتصادها بهدف المحافظة على سلامة الاقتصاد الماليزي وسيادتها من دون انتهاك“ .

لقد وجه أسلوب ”محاضر محمد“ في إدارة الأزمة الاقتصادية لعام 1997 صفة قوية لسياسات صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، حيث أن هذا الأسلوب قد أدى إلى انتعاش الاقتصاد الماليزي بعد الأزمة وتحقيقه لمعدل نمو قياسي وصل نسبته 8.5%، كما أنه حافظ على سيادة بلاده من الانتهاكات على خلاف ما حدث في الدول الأخرى وبخاصة في إندونيسيا، فبذلك نجحت سياساته في التصدي للأزمة وفشلت سياسات الصندوق والمؤسسات المالية الدولية الأخرى في مواجهة الأزمة التي أغرقت الدول الآسيوية الأخرى في أزمات داخلية تنوعت ما بين أزمات سياسية واجتماعية واقتصادية، وكانت سياسات الصندوق تسعى للسيطرة على دول جنوب شرق آسيا التي تعرضت للأزمة دون الالتفات إلى الهدف الأساسي الذي جعل من تلك الدول تلجأ للصندوق لحل أزمته، فحرص على فرض سياساته وشروطه بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب لصالح الدول المتنفذة فيه وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، وفي هذا الصدد يقول عالم الاقتصاد الأمريكي ”جوزيف ستجلينز“ في كتابه ضحايا العولمة ”إن اللجوء للمنظمات الدولية للتمويل بغية الحصول على المساعدات في وقت الأزمات، يؤدي إلى بطالة عالية، وفي حالة عدم تطبيق الحد الأدنى من المعايير والسياسات الاقتصادية التي فرضت عليها من قبل تلك المنظمات تعلق المساعدات، والمشكلة هنا عند حدوث ذلك يحذوا المانحون حذو تلك المنظمات وتقتل الحكومة بعدها في إدارة اقتصادها الكلي ولا تحسن إدارة العون الخارجي“ ، ويتضح لنا من ذلك أن صندوق النقد الدولي يتعامل مع اقتصاديات الدول انطلاقاً من فهمه للاقتصاد الأمريكي، وهذا ما يجعله يقدم توصيات مضللة ولا تتصف بالموضوعية.

التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقارنة في الاقتصاد السياسي

لقد رفع "محاضر محمد" شعار التصدي لصندوق النقد الدولي وسياسته الطامحة للسيطرة على الاقتصاد الماليزي ومن بعده المؤسسات المالية الدولية الأخرى، فنجح بذلك في الحفاظ على سيادة ماليزيا الوطنية، ولم يكتفِ لردود الفعل الدولية التي أوشكت أن تُفشَل تجربة ماليزيا في إدارة هذه الأزمة، فالهدف الأهم لدى "محاضر محمد" هو عبور ماليزيا للأزمة المالية دون انتهاك سيادتها الوطنية والحفاظ على مكتسبات ورفاهية الشعب الماليزي، لقد أثار الأسلوب الماليزي في إدارة الأزمة مخاوف العديد من الخبراء الاقتصاديين والدول المسيطرة على الاقتصاد الدولي وعلى رأسها الولايات المتحدة، لأنه وجه ضربة كبيرة لأسلوب المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي الذي أثبت فشله في إدارة أزمة 1997، وتحقيق الإصلاح الاقتصادي، وبمعنى آخر وجه ذلك الأسلوب ضربة لكثير من مفاهيم اقتصاد السوق السائدة، ولم تتوقف تحذيرات عدد من المضاربين العالميين من نجاح التجربة الماليزية، لما سيكون لها من انعكاسات على مستقبل الاقتصاد في الدول الأخرى التي قد تتعرض لأزمات مماثلة.

ثامناً: الخاتمة

إن التجربة الماليزية في إدارة الأزمة أثبتت نجاحها دون قروض أو شروط خارجية أو صفات إصلاحية في الحفاظ على سيادتها الوطنية، كما أكدت في الوقت نفسه أن ماليزيا استطاعت بامتلاكها ناصية قراراتها السياسية بالخروج من الأزمة دون انتهاك لسيادتها الوطنية من قبل المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، فيقول غروسيوس (1599/ 1668) بأن السيادة هي "السلطة السيدة التي تكون أعمالها مستقلة من أية سلطة عليا أخرى، والتي لا يمكن أن تلغى من قبل أية إرادة إنسانية أخرى"، فهذا المعنى اعتبر "محاضر محمد" سيادة ماليزيا خط أحمر لا يمكن تجاوزه، لأنه آمن بأن أي انتهاك للسيادة من أي جهة كانت سيعرض ماليزيا للانهايار سواء على المستوى الاقتصادي أو سياسي، لقد آمن الرجل بأن السيادة مطلقة وشاملة ولا يمكن التنازل عنها، وإنها لا تتجزأ أخذاً بعين الاعتبار مصلحة بلاده التي تمثل له الأولوية عند رسم أي سياسية تخصها.

هذا، وقد انتهت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها، أن تحديات القرن الحادي والعشرين أمام العالم النامي لا تفرض مجرد تطور الهياكل بل تغيير المفاهيم والأفكار، إضافة إلى بناء هياكل مرنة قادرة على التطوير بشكل مستمر، فسياسياً هناك ضعف ثقافي سياسي لدى الجماهير، وهناك تحالف قلة تسعى إلى وضع سقف للمشاركة السياسية، واقتصادياً لا بد من تطوير القوى الانتاجية لخلق قدرة تنافسية وجعلها أكثر تحملاً للاستفادة من المبادرات الفردية استناداً لحافز الربح (في إطار قيم المجتمع)، في ظل نظام اقتصادي عالمي أخذ في الانفتاح بشكل متسارع وفي ظل تطور معرفي وتكنولوجي كبيرين، كما أن التحرر الاقتصادي لا يقتصر على القطاع الاقتصادي بل يمتد للقطاعات الأخرى "السياسية، والاجتماعية، والثقافية". ولعلّ الدرس الأهم من استقراءنا لواقع التجربة في ماليزيا هو ضرورة أن يكون لكل دولة نموذجها الخاص في التعامل مع الأحداث، الذي يراعي ظروفها الخاصة مع الاستفادة من النماذج التنموية الأخرى، دون محاكاتها أو تقليدها، ذلك أن ما يصلح في مجتمع ما لا يصلح بالضرورة في مجتمعات أخرى. وأن عملية الاستعداد الدائم لمواجهة الأزمات تعني تطوير القدرات العملية لمواجهة الأزمة أو لمنع وقوعها من خلال مراجعة الإجراءات الوقائية، ووضع الخطط وتدريب الأفراد على الأدوار المختلفة أثناء مواجهة الأزمات، لما يمثل ذلك من رفع مستوى الدولة في مواجهة الأزمة وتخطيها. كما تعد القرارات وقت الأزمة جوهر عملية إدارة الأزمة، وإن الحكم على رشادة القرار في ظل عدم وضوح الأهداف لدى صانع القرار يعد أمراً غايةً في الصعوبة، نظراً لأن صناع القرار مطالبون باتخاذ قرارات فعالة في ظل تصاعد حدة الأزمة، وفي إطار زمني محدد نظراً للظروف والضغوط التي تفرضها الأزمات على وحدة صنع القرار، ونظراً لعدم ترك حرية ومجال أوسع للمفاضلة بين البدائل واختيار أفضلها، وأحياناً لعدم وضوح الأهداف التي تجعل من الصعب على متخذ القرار صياغتها في شكل سياسات قابلة للتنفيذ، هذا بالإضافة إلى سيطرة اتجاهات الرأي العام التي قد تعمل على تضيق نطاق الاختيار بين البدائل المتاحة بشكل أو بآخر، وبهذا يكون الرأي العام قيماً ضاغطاً على اختيار بعض البدائل التي تعتبر أكثر من غيرها وفق رؤية صانعي القرار. هذا إلى جانب المواقف الخارجية للدول والمنظمات العالمية التي قد تبلغ حداً من التعقيد بحيث يكون من الصعب على صانعي القرار استيعابها وتفسيرها بطرق صحيحة تحت وطأة الأزمة، الأمر الذي ينعكس بصورة سلبية على السياسات والقرارات التي يتم اتخاذها.

الهوامش

(1) لقد واجه الرئيس «عبد الرحمن واحد» اتهامات بزلوعه بعمليات مشبوه أو فاسدة، عرفت باسم فضيحة «بولوغيت» وفضيحة «برونيغيت» وهما فضيحتان ماليتان، والتي اتهم فيهما بلعبه دوراً رئيسياً وقد قُدرت تلك الاختلاسات بنحو 6 ملايين دولار، ووجه له البرلمان بعد ذلك توبيخ رسمي حصل على توقيع 394 من أصل 500 عضو، أدى في النهاية إلى عزله وتعيين السيدة «ميغاوتي سوكارنوا» ابنة الرئيس الراحل «احمد سوكارنوا» مقاليد الرئاسة في اندونيسيا، لمزيد من التفاصيل انظر: محمد سالمان، القيم السياسية في اندونيسيا في ضوء اقتراب الثقافة السياسية، في هدى ميتكيس (محرر)، القيم الآسيوية، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، 2005)، ص204 .

(2) مع بداية الثمانيات واجه النظام الماليزي مجموعة من الأزمات السياسية التي أثارت الشكوك حول فعالية التوجهات السلطوية للنظام في مواجهة التعدد العرقي ومن بين هذه الأزمات السياسية الأزمة الدستورية خلال عامي 1983 - 1984. أضف إلى ذلك بعض الفضائح المالية التي بلغت أوجها عام 1984، وأخيراً الانقسامات التي حدثت في حزب الأُمُو (الحزب الحاكم) عامي 1986 - 1987، لهذا أقدم رئيس الوزراء الأسبق «محاضر محمد» بعد توليه رئاسة الحزب في العام 1987، على تأسيس ما عرف بالأفق الجديد مع فشل المجموعات الأخرى داخل الأُمُو السابق في إعادة تكوين الأُمُو الأول، وبالفعل نجد أن الحزب في الانتخابات البرلمانية عام 1990 قد حصل على 71 مقعداً من أصل 127 مقعداً حصل عليها الأُمُو، هذا الواقع أدى بالبعض إلى توجيه أصابع الاتهام إلى التنمية السياسية في ماليزيا على أنها من أهم معوقات التنمية الشاملة في البلاد، وهذا النجاح قد دفع بمحاضر محمد إلى قمع أحزاب المعارضة وقمع المعارضين له داخل حزب الأُمُو نفسه، ففرض سلطته ونفذه على مقاليد السلطة والسياسة في ماليزيا وفي هذا السياق دبت في صفوف النخبة الحاكمة مجموعة من الصراعات والانقسامات جسدها انقسام اليسار التقدمي وتنامي المعارضة الإسلامية وظهور بعض المحاولات للإحياء الثقافي استناداً إلى الانتماءات العرقية للمالاي وغير المالاي. لمزيد من التفاصيل أنظر: روبرت جران (ترجمة: سمير كريم)، ترويض النمر: نهاية المعجزة الآسيوية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة 1، القاهرة 1999.

(3) يعرف الانكماش بأنه: انخفاض في معدلات النمو والتوظيف في الاقتصاد الوطني لفترات زمنية متتالية قد تكون طويلة أو متوسطة المدى، لمزيد من التفاصيل أنظر: فايز الحبيب، مبادئ علم الاقتصاد، (الرياض: مطابع الفرزدق، 2006)، ص34.

(4) يشير مصطلح «ثالوث واشنطن» إلى مجموعة من مؤسسات التمويل الدولية التي تتخذ من واشنطن مقراً لها (صندوق النقد والبنك الدوليين بالإضافة إلى بنك الاحتياط الفيدرالي والخزانة الأمريكية).

المراجع العربية

- أحمد إبراهيم بخيت، الكوارث والاستعداد لمواجهتها والتخفيف عن آثارها، المؤتمر السنوي الأول لإدارة الأزمات المنعقد في جامعة عين شمس بالقاهرة، أكتوبر 1996.
- إيمان عبد الوهاب حجاج وآخرون، العلاقة بين إعادة الهندسة وإدارة الأزمات، ورقة عمل قدمت للمؤتمر السنوي الثاني لإدارة الأزمات والكوارث، المنعقد في جامعة عين شمس بالقاهرة جامعة عين شمس بتاريخ 11 أكتوبر 1997.
- برهان غليون، نظام الطائفة من الدولة إلى القبيلة، (الرياض: مطابع العلم للطباعة والنشر، 2000).
- تامر كامل محمد، عالم ما بعد لحرب الباردة ومستقبل النظام العربي، ضمن ندوة: النظام السياسي العربي في مواجهة التحديات الجديدة، المنعقدة في بيروت ابريل 2000.
- تقرير وزارة التجارة الماليزية لقياس الأداء الاقتصادي، مايو 2000.
- تقرير وكالة التصنيف الماليزية للربع الثالث لعام 1999.
- تقرير وكالة التصنيف الماليزية، الربع الأول لعام 2000، كوالالمبور.
- جابر سعيد عوض، دور الدولة الماليزية في التنمية، في كمال المنوفي وجابر سعيد عوض (محرران)، النموذج الماليزي للتنمية، (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية بجامعة، الطبعة 1، القاهرة 2005).
- جوزيف ستيجليتيز، ضحايا العولمة، ترجمة: لبنى الريدي، (القاهرة: دار ميرت، 2006).
- حافظ إبراهيم وآخرون، السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 1، 2006).
- رالف دانهايس (ترجمة: أحمد ميقاتي)، إحلال الديمقراطية المتجذرة في العالم الإسلامي، دار المنهل للترجمة والنشر، بيروت 2006.

التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقارنة في الاقتصاد السياسي

رجاء إبراهيم سليم، ماليزيا والعملة، في محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محرران)، آسيا والعملة، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، 2003).

روبرت جران (ترجمة: سمير كريم)، ترويض النمر: نهاية المعجزة الآسيوية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة 1، القاهرة 1999.

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (115)، تطور أساليب وقواعد المعلومات في إدارة الأزمات المهددة لاطراد التنمية، (المرحلة الثانية)، القاهرة: معهد التخطيط القومي، 1998.

سمير أمين، الإطار الفكري لدراسة مستقبل الجنوب في عالم متغير، (القاهرة: معهد الدراسات والبحوث العربية، 1999).

سمير أمين، هل تمثل آسيا الصاعدة تحدياً للنظام الإمبريالي، (الكويت: مكتبة ذات السلاسل، 2005).

السيد عليوه، إدارة الأزمات والكوارث: حلول عملية-أساليب وقائية، (القاهرة: مركز القرار والاستشارات، 1997).

شذا جمال خطيب، الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرق آسيا، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001).

صلاح العمروسي، المعجزة الآسيوية وقضايا الاقتصاد السياسي- الدروس المستفادة، ورقة خلفية في إطار دراسة مستقبل الجنوب، مشروع مصر 2020، القاهرة 1999.

عادل فتحي ثابت، أثر ظاهرة عدم الاستقرار السياسي على الاستثمارات والتنمية في دول العالم النامي، بحث مقدم إلى مؤتمر الاستثمار والتنمية وتحديات القرن العشرين، المنعقد في جامعة الإسكندرية سبتمبر 2003.

عباس رشيد العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993).

عبد الخبير عطا، النموذج الماليزي للتنمية وإدارة الأزمات، في كمال المنوي وجابر سعيد عوض (محرران)، النموذج الماليزي للتنمية، (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية بجامعة القاهرة، الطبعة 1، القاهرة 2005).

عبد الرحمن خلف العنزي، إدارة الأزمات في الكويت: تجارب وخبرات، (الكويت: مركز التميز للاستشارات والبحوث والتدريب، 2005).

عبد الله المدني، درس جديد من ماليزيا، 04/03/2007، من على الموقع الإلكتروني: (www.leilamagazine7.blogspot.com 04/03/2007)، مأخوذ بتاريخ 2008/4/3.

عمرو محي الدين، أزمة النمر الأسيوية الجذور والدروس المستفادة، (القاهرة: دار الشروق للنشر، الطبعة 1، 2000).

فاروق العمر، إدارة الأزمات والكوارث، (الكويت: دار قرطاس للنشر، 1995).

فاروق محمود هلال، بناء ثقافة وقائية ومتواصلة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث، القاهرة، جامعة عين شمس، أكتوبر 1998.

فيصل المناور، إدارة الأزمات - مقارنة في الاقتصاد السياسي، (الكويت: دار آفاق للنشر والتوزيع، 2013).

محاضر محمد، ماليزيا والأزمة المالية الآسيوية، محاضرة أقيمت في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، أوراق آسيوية، العدد 33، أغسطس 2000.

محسن عبودي، نحو استراتيجية علمية في مجال إدارة الأزمات، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1993).

محمد السيد سليم، التعامل الآسيوي مع العولمة: الدروس المستفادة للوطن العربي، ورقة بحثية غير منشورة، 2004.

محمد السيد سليم، رؤية محاضر محمد للعولمة، في محمد السيد سليم (محرر)، الفكر السياسي لمحاضر محمد، (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية بجامعة القاهرة، 2006).

التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقارنة في الاقتصاد السياسي

محمد السيد سليم، محاضير محمد (1925- إلى الآن)، في ماجد صالح (محرر)، عضاء آسيا في القرن العشرين، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، 2000).

محمد شريف بشير، الجياد الماليزية من مضمار التنمية إلى النهوض من الكبوة، (كولالمبور: جامعة بترا الماليزية، 2001).

محمد عبد الشفيق عيسى، الأبعاد الاقتصادية للعولة، في محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين(محرران)، آسيا والعولة، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، 1998).

مستندات الخطة القومية السابعة لجمهورية ماليزيا (1996/ 2000).

مصطفى السفارني، منطقة جنوب شرقي آسيا، 07/09/2006، من على الموقع الإلكتروني: (www.arabsino.cafa.org 07/09/2007)، مأخوذ بتاريخ 2008/1/21.

منى صلاح الدين شريف، إدارة الأزمات وسيلة للبقاء، (القاهرة: البيان للطباعة والنشر، 1998).

مهدي التيمي، رجل صنع قدر أمة: تجربة ماليزيا التتموية، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 36، مايو، 2003، الكويت.

موسوعة الدكتور محاضير بن محمد، (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2003).

مي كمال الدين، محاضير محمد نجاح بلا حدود، (بيروت: دار البلاغة للطباعة والنشر، 2003).

ميرفت عبد العزيز، سنغافورا وماليزيا، في محمد السيد سليم ونفين مسعد (محرران)، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، 1997).

نعائم سعد زغلول، استخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة الأزمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الإدارة العامة، 1999.

نعم نذير شكر، النموذج الآسيوي للتنمية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد، 2002).

هدى ميتكيس، العلاقة بين التنمية والديمقراطية، في كمال المنوفي وجابر سعيد عوض (محرران)، النموذج الماليزي للتنمية، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، 2005).

هدى ميتكيس، إندونيسيا والتحول الديمقراطي، في محمد السيد سليم ورجاء إبراهيم سليم (محرران)، الأطلس الآسيوي، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، 2003).

المراجع الانجليزية

Bigan B. Aghevli , The Asian Crisis Causes And Remedies, Finance And Development, IMF,1999.

Briduct welsn. Malaysia Globalization Contradictory Correct. Asian Perspective, (Seoul), Vol. 25. Nov. 4.1998.

Claudia Derichs And Thomas Heberer, Asian Crisis and Political Change: Discourses on Political Reform in East And Southeast Asia, Tokyo, 2000.

Fink. S, Crisis Management Planning for The Inevitable, New York: Amacom 1986.

George Alexander, Research on Crisis Management Needed, Police Analyses International Economics, New York June 1996.

Ibrahim Saleh, What Happened to Asia?, American University Of U.A.E, Dubai 2000.

Jonothan M. Robarts, Decision-Making During International crisis, (London: Macmillan press Ltd 1988.

K.S.Balakrishan, "Globalization and Malaysia's Foreign Policy" In: kharumaini Osman Salleh, kanthasamy (Editors), Malaysia and Globalization: Issues and Challenge in 21 century, Kuala Lumpur University of Malaysia, Faculty of Arts and social sciences,2003

Martin Khor, Globalization and The South, Some Critical Issues, UNCTAD Discussion Paper, No 147,2000.

التجربة المالية في إدارة الأزمات: مقارنة في الاقتصاد السياسي

Richard Katz, Japans Self-Defeating Trade Policy, Mainframe Economics in PC World, Washington Quarterly, spring 1998.

Song Ligang, "China" The East Asian Crisis, From Being A Miracle to Needing One.1999.

The Europe World Year Book 2000. V01.1.41st ed. (London Europe Publications Limited,2000).

Winner A., Crisis and Arms Control, (New York: Hands-on,1995).

World Bank, The East Asian Miracle, Oxford University Press, Oxford, 1996.

صدر عن هذه السلسلة :

- 1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز
- 2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها
د. ابراهيم العيسوي (محرر)
- 3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت
د. عمرو محي الدين
- 4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية
د. جميل طاهر ، د. رياض دهاال ، د. عماد الامام
- 5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي
د. محمد عدنان وديع
- 6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية
د. ابراهيم العيسوي
- 7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل
د. محمد عدنان وديع
- 8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الإقتصادية في الدول العربية
د. علي عبد القادر علي
- 9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث
د. عماد الإمام
- 10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟
د. علي عبد القادر علي
- 11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات
د. محمد أنس الزرقا
- 12 - دور التجارة العربية البنينة في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر
- 13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية
اعداد : د. علي عبد القادر علي

التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقارنة في الاقتصاد السياسي

- 14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية
إعداد: أ. عامر التميمي، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات
إعداد: أ.د. ماجد خشبة، تحرير: د. عدنان وديع
- 16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية
إعداد: د. عماد موسى، تحرير: د. أحمد طلفاح
- 17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئياً: إشارة لحالة العراق
إعداد: د. أحمد الكواز
- 18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة
إعداد: م. جاسم عبد العزيز العمّار، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية
إعداد: د. علي عبد القادر علي، تحرير: د. رياض بن جليلي
- 20 - هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟
إعداد: د. أحمد الكواز
- 21 - مآزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية
إعداد: د. أحمد الكواز
- 22 - التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية
إعداد: د. علي عبد القادر
- 23 - العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية
إعداد: د. محمد عدنان وديع
- 24 - اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات
إعداد: د. محمد نعمان نوفل
- 25 - المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية
إعداد: د. رياض بن جليلي
- 26 - البطالة ومستقبل أسواق العمل في الكويت
إعداد: د. بلقاسم العباس
- 27 - الديمقراطية والتنمية في الدول العربية
إعداد: د. علي عبد القادر علي

فصل المناور، منى العلبان

- 28 - بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص
إعداد: د. أحمد الكواز
- 29 - تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية
في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية
إعداد: أ. منى بسيسو
- 30 - الإصلاح الضريبي في دولة الكويت
إعداد: د. عباس المجرن
- 31 - استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني لدول مجلس التعاون؟
إعداد: د. وشاح رزاق
- 32 - الأزمة المالية الدولية وإنعكاساتها على دول الخليج
إعداد: د. وشاح رزاق
د. إبراهيم أونور
د. وليد عبد مولاة
- 33 - استخدام العوائد النفطية
إعداد: د. محمد إبراهيم السقا
- 34 - السوق الخليجية المشتركة
إعداد: د. أحمد الكواز
- 35 - الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية
إعداد: د. علي عبدالقادر علي
- 36 - الضرائب، هبة الموارد الطبيعية وعرض العمل في الدول العربية ودول مجلس التعاون
إعداد: د. بلقاسم العباس
د. وشاح رزاق
- 37 - اندماج إقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية
إعداد: د. أحمد الكواز
- 38 - التجارة البينية الخليجية
إعداد: د. وليد عبد مولاة
- 39 - تطوير الأسواق المالية التقييم والتقلب اعتبارات خاصة بالأسواق الناشئة
إعداد: أ. آلان بيفاني
- 40 - تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. أحمد الكواز
- 41 - قياس كفاءة بنوك دول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. إبراهيم أونور

التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقارنة في الاقتصاد السياسي

- 42 - مُحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية
إعداد: د. وليد عبد مولا
- 43 - رأس المال البشري والنمو في الدول العربية
إعداد: د. بلقاسم العباس
د. وشاح رزاق
- 44 - لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟
إعداد: د. أحمد الكواز
- 45 - حول حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية
إعداد: د. حسين الطلافحه
- 46 - سجل التطورات المؤسسية في الدول العربية
إعداد: د. حسين الطلافحه
- 47 - المسؤولية الاجتماعية ومساهمة القطاع الخاص في التنمية
إعداد: د. وليد عبد مولا
- 48 - البيئة الاستثمارية ومعوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة: حالة دولة الكويت
إعداد: د. ايهاب مقابله
- 49 - التدريب أثناء الخدمة لشاغلي الوظيفة العامة: دراسة حالة لواقع التجربة الكويتية
إعداد: د. فهد الفضالة
- 50 - التكامل الاقتصادي: آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي
إعداد: د. نواف أبو شمالة
- 51 - وكالات التصنيف الائتماني؛ عرض وتقييم
إعداد: د. أحمد الكواز
- 52 - دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
ودور مؤسسات الدعم الفني
إعداد: د. ايهاب مقابله
- 53 - واقع المخاطر الاجتماعية في الجمهورية اليمنية
إعداد: د. محمد باطويح . د. فيصل المناور
- 54 - تجارب تنمية رائدة - ماليزيا نموذجاً
إعداد: د. فيصل المناور . د. عبدالحليم شاهين

55 – Small and Medium Enterprises in Lebanon: Obstacles and Future Perspectives

Issue: Omar Malaeb

56 – مؤشرات تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها
إعداد: د. إيهاب مقابله

57 – بناء القدرات المؤسسية للوحدات المحلية

إعداد: د. فيصل المناور

أ. منى العلبان

58 – الدور التنموي للسياسات الصناعية الحديثة في ضوء الممارسات الدولية الرائدة: متطلب التحول الهيكلي

لاقتصادات الدول العربية

إعداد: د. نواف أبو شمالة

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

☎ : 24844061 24843130 (965) : 24842935 (965)

✉ : api@api.org.kw - www.arab-api.org



/APIKW



/Arab_API



www.arab-api.org



Arab Planning Institute



Arab Planning Institute



/arab_api